

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٠٦**
الاثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لي لونغ منه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد آرو
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

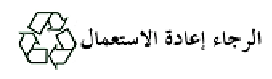
جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (S/2009/470)

09-57621 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (S/2009/470)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البرازيل وتونس وجنوب أفريقيا والسويد ونيجيريا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، من دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لسعادة السيد رومانو برودي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد برودي لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لوروا لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيدة سوزانا ملكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة ملكورا لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى المراقب الدائم بالنيابة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد تيتي أنطونيو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أنطونيو لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/470، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد آلان لوروا. وأعطي الكلمة الآن للسيد لوروا.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن الأمين العام لألخص المراحل التي ستمكّن من تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وكذلك تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إن حضور السيدة سوزانا ملكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، ليؤكد على الأهمية التي توليها الأمانة العامة لهذه المسألة، وعزمنا على العمل معا بشأن ذلك.

يصف التقرير المعروض اليوم (S/2009/470) التقييم الذي أجراه الأمين العام للتوصيات الواردة في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨ بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، للنظر في أساليب تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ويبني تقرير الأمين العام على التوصيات التي قدمها فريق برودي، الذي أطلق عليه اسم رئيسه، ويؤكد على بعض النقاط التي ينبغي للأمانة العامة على الفور اتخاذ خطوات بشأنها لتعزيز تعاونها مع لجنة الاتحاد الأفريقي. فمن ناحية، سيقتضي ذلك إعادة هيكلة وجودنا في أديس أبابا، ومن ناحية أخرى، بالطبع، تعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي في المجالات التي حددها الفريق.

يدرس التقرير أيضا آليات تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن، ويشدد على أهمية التمويل المستدام والمرن والذي يمكن التنبؤ به. وأعتقد أن هذه السمات الثلاث مهمة للغاية فيما يتعلق بآليات التمويل. وأرى أن تلك الصفات – المستدام والمرن والذي يمكن التنبؤ به – بالغة الأهمية فيما يتعلق بآليات التمويل.

مناقشة العام الماضي بشأن المنظمات الإقليمية مكّنت مجلس الأمن من التأكيد مجددا على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في إطار الفصل الثامن من الميثاق. فنحن نتشاطر الاعتقاد الذي مفاده أن الأمن شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. وذلك صحيح بصفة خاصة في أفريقيا، حيث ما زال عدم الاستقرار والصراعات يقوضان تطلعات الشعب في كثير من البلدان. ويجب على المجتمع الدولي العمل معا لبناء قدرات الدول المعرضة لنشوب الصراعات من أجل منع نشوبها وتسويتها من خلال الحلول السياسية.

وإذا دعت الحاجة إلى عملية حفظ سلام، يجب علينا أن نضمن أن هناك دعما مستمراً لمن ينفّذها – وعادة ما يكونون معتمري الخوذ الزرق – بمجرد الإذن بنشرهم. إن بروز تهديدات جديدة للسلام والأمن، يجعل البيئة حيث تنشر عمليات حفظ السلام أكثر تعقيدا بصورة متزايدة. ويؤكد ذلك ضرورة نشر بعثات لحفظ السلام قوية ويمكن التعويل عليها.

في ذلك السياق، يعد تعزيز دور عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وعمليات حفظ السلام التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، تطوراً كبيراً نرحب به. فالقوات التابعة لها تمكنت من الانتشار السريع بموارد محدودة، وعندما استدعت الحالة على أرض الواقع تدخلا قويا. وبتفويض من مجلس الأمن تولى الاتحاد الأفريقي مسؤولياته في أجواء سياسية تتسم بالتعقيد، عندما كان يتمتع بميزة نسبية على عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو عندما كانت هناك حاجة لمزيد من الوقت من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في إطار المجتمع الدولي بشأن مسار العمل الأمثل.

لقد طور الاتحاد الأفريقي قدرته على حفظ السلام على أساس المبدأ الجديد بالثناء المتمثل في أنه ينبغي للقارة أن تملك وسائلها الخاصة بها للتصرف من أجل منع نشوب

الصراعات وما ينجم عنها من معاناة. وإذا كان المجتمع الدولي يريد حقا مساعدتها في تحقيق ذلك الهدف، فيجب عليه أن يدعم بنشاط أكبر تعزيز قدرة حفظ السلام الأفريقية. وذلك يستدعي بصفة خاصة تدريب كل بلد أفريقي مساهم بقوات والإسهام ماليا في دعم عمليات حفظ السلام وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لحل الصراعات. ويجب أن نضع لأنفسنا أهدافا وأولويات واقعية وأن نبذل كل الجهود اللازمة لضمان أن يزوّد الرجال والنساء الذين يجري نشرهم في مناطق الصراع بالوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

لقد أحرز تقدم كبير على مدى السنوات الخمس الماضية. فالأمم المتحدة وسّعت نطاق الشراكة الاستراتيجية والعملياتية مع الاتحاد الأفريقي وزادتها عمقا. برنامج العشر سنوات لبناء القدرة، المصمم لتوفير الدعم لبنيان الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، مهد الأرضية لهذه الشراكة، خاصة في مجالي منع الصراع والانتعاش فيما بعد الصراع. وفي الوقت ذاته، تعطي جهودنا المشتركة في حفظ السلام والوساطة في دارفور ودعمنا لعملية الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال أمثلة أخرى على نطاق وشكل شتى أنواع الشراكة التي يمكن تحقيقها في القارة الأفريقية. إلاّ أن القيود المفروضة على القدرة والموارد أعاقت قدرة الشراكة على تحقيق إمكانياتها كاملة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد عملت الأمم المتحدة عن كثب مع الاتحاد الأفريقي وشركائه لتحديد أفضل طريقة لكفالة أن يكون بناء القدرات دقيق التوجيه وفعالا. ويسود توافق عريض في الآراء على أن الأولوية الأولى في الجهود المبذولة لبناء القدرة في ميداني منع الصراع وحفظ السلام يجب أن تعطى لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تجنيد وإكمال ملاك موظفي البعثة لدعم البنيان الأفريقي للسلام والأمن. ومما يتسم بأهمية حاسمة في الوقت ذاته أن يحدد الاتحاد الأفريقي متطلباته ذات الأولوية لتطوير خارطة طريق شاملة لبناء القدرة على الأمد البعيد بما يكفل تهيئة إطار عمله الاستراتيجي وتوفير الإطار المطلوب للحصول على دعم المانحين. وهذا من شأنه أن يساعد على كفالة أن يكون الطلب على بناء القدرة المحرك وراء بنائها وليس فرضه من الخارج. وهذا يكتسي أهمية بالغة لكفالة قيادة الاتحاد الأفريقي للعملية وتملكه لها.

محدودية القدرة ليست التحدي الوحيد الذي نواجهه. وكما لاحظ هذا المجلس ولاحظت الجمعية العامة، تقوم الحاجة إلى توفير الموارد لحفظ السلام بطريقة مستدامة يمكن التنبؤ بها من دون تقويض المرونة المطلوبة للاستجابة على وجه السرعة لأزمة ما. وفي الوقت الحاضر يعتمد حفظ سلام الاتحاد الأفريقي اعتمادا تاما على مجموعة صغيرة من نفس المانحين. ولا يتوفر معين من الموارد المتسمة بالمرونة أو بالاستدامة أو بإمكانية التنبؤ بها. وإن الافتقار إلى اليقين فيما يتعلق بتوقيت وصول التبرعات يؤثر سلبا على إمكانية الاتحاد الأفريقي على التخطيط للبعثات وتسديد تكاليف البلدان المساهمة بقوات. وإن الاعتماد على مصادر تمويل لا يمكن التنبؤ بها يعني أنه لا يمكن ضمان أن تكون القدرات الأساسية متوفرة، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى نقض الافتراضات المستخدمة في التخطيط للبعثة وحتى إلى تعريض البعثة لمخاطر الفشل. وعندما يطلب المجتمع الدولي من الاتحاد الأفريقي أن يتحمل عبء الاستجابة الأولية للأزمة، فإن المجتمع الدولي يقع على عاتقه واجب دعم الاتحاد الأفريقي لكفالة أن تكون تلك الاستجابة موثوقا بها.

وفي هذا الصدد يدرس تقرير الأمين العام مختلف آليات التمويل التي استخدمت في الماضي لكفالة فعالية تمويل عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. ويقترح التقرير أيضا سبل تحسين كل آلية من أجل السماح بمزيد من

إمكانية التنبؤ بالموارد ومن أجل أن تكون الموارد أكثر استدامة ومرونة. وبالبناء على التجارب المكتسبة من حزم الدعم المقدمة من الأمم المتحدة لبعثتي الاتحاد الأفريقي في السودان والصومال، اللتين تم تمويلهما من الأنصبة المقررة ومن مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد حلول ابتكارية وكفالة أن تكون الآلية الأكثر فعالية متوفرة للاتحاد الأفريقي حينما يصدر مجلس الأمن تفويضا إلى الاتحاد الأفريقي بأن يضطلع بعملية لحفظ السلام.

والخلاصة أن المسؤولية عن تحديد الموارد المستدامة على الأمد الطويل تقع على عاتق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهو ما يشدد عليه تقرير الأمين العام. وتحقيقا لذلك نشعر بارتياح بالغ من قرار جمعية الاتحاد الأفريقي بزيادة حصة الأموال التي يساهم بها الاتحاد في عمليات دعم السلام من ٦ إلى ١٢ في المائة من ميزانيتها العادية.

وفي الوقت ذاته يجدر التذكير بأن حفظ السلام ليس بديلا عن الحل السياسي وأن عمليات حفظ السلام تحقق الفعالية العظمى عندما تُنشر دعما لاتفاق سلام. وتتواصل الجهود بموازاة ذلك لتحسين ودعم الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر وحل الصراع والوساطة. والتجربة تُعلمنا أن عمليات حفظ السلام ينبغي ألا يُشرع فيها إلا بعد دراسة متروية لكل خيارات الاستجابة المتاحة ويجب أن تكون مصحوبة باستراتيجية سياسية حيوية ومجموعة من الأهداف الواضحة.

وإذ تنظر منظومة الأمم المتحدة إلى المستقبل فإنها تؤكد التزامها بالعمل مع الاتحاد الأفريقي على تنفيذ المقترحات الواردة في هذا التقرير، خاصة سبل تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وتوفير دعم إضافي له في مجال حفظ السلام.

ونرحب ببيان مجلس السلام والأمن الأفريقي، الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، حول تقرير الأمين العام، ونؤيد تأييدا تاما تشديده على الحاجة إلى المتابعة الفعالة لتنفيذ المقترحات المقدمة في التقرير. هذه عملية طويلة الأمد وتتطلب مشاركة دولية مستمرة ومنسقة لكفالة تحديد الأولويات بطريقة مناسبة. إن بناء اتحاد أفريقي مطواع ومستجيب أمر حيوي لإرساء أسس نظام تكميلي لحفظ السلام على صعيد الكرة الأرضية. وإنني أثق بأن اجتماع المجلس اليوم سيساهم في بلوغ ذلك الهدف.

ختاما، نود مرة أخرى أن نشكر رئيس وزراء إيطاليا السابق رومانو برودي، الحاضر بيننا اليوم، على قيادته لحلقة نقاش الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة. إن جهود حلقة النقاش تشكل خطوة كبرى إلى الأمام في عملية ستدفع قُدما بأهدافنا المشتركة في السلم والأمن. كما نود أن نشكر مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الرئيس جان بنغ، وصديقنا العزيز المفوض رمضان العمامرة، على مواصلة التزامهما ومساهمتهما في تحسين السلام والأمن في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم بالنيابة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء أود أن أنقل إليكم، سيدي، تقدير الرئيس جان بنغ، الذي تعذر عليه السفر ولكنه يراقب عن كثب العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن دعما للاتحاد الأفريقي. وأهنئكم، سيدي، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، على تسنمكم رئاسة المجلس. وأنضم إلى المتكلمين السابقين في شكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ونشكر كذلك وكيل الأمين العام آلان لوروا على عرضه تقرير الأمين العام (S/2009/470) وعلى الدعم الذي أكده للاتحاد الأفريقي. ونتشرف، علاوة على ذلك، بحضور السيد رومانو برودي، الذي نشكره على تفانيه بلا كلل للقضايا الأفريقية النبيلة. ونشكر كذلك جميع أعضاء حلقة نقاش الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة الذين عملوا تحت قيادة السيد برودي في سبيل الجمع بيننا هنا للتركيز على قضية أفريقيا.

دور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن الدوليين موضوع ما فتئ يحظى باهتمام شديد وكان موضع نظر متعمق في مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن الأفريقي وجمعية رؤساء الدول والحكومات. وفي الوقت ذاته أكد مجلس الأمن نفسه مرارا وتكرارا مسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق، مثلما أكدتها جهات معنية أخرى.

وفي ظل ذلك يظل تمويل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية مصدر اهتمام مركزي لدى الاتحاد الأفريقي على أساس تجربته في شتى أنشطة النهوض بالسلام والأمن في القارة. ومن المسائل المهمة المتطرق إليها في الوثائق ذات الصلة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي طبيعة هيكل العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛ وآليات التنسيق والتشاور فيما بين المؤسسات؛ وتحسين الموارد لتعزيز قدرات حفظ السلام وعمليات دعم السلام للمنظمات الإقليمية؛ ومنع الصراع والوساطة؛ ودعم بناء السلام والتعمير فيما بعد الصراع؛ وحقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية. تلك هي المواضيع الكامنة في لبِّ المشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية.

وفي أثناء تأملاتنا في هذه المسألة، جربنا في نفس الوقت بعض النهج العملية والابتكارية لتلبية الاحتياجات الملحّة على أرض الواقع. وهنا يجب أن أشير إلى مجموعتي الدعم المبدئي والثقيل اللتين أذن بهما مجلس الأمن لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وإلى الدعم المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما ينبغي التنويه بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي تشكل دليلا آخر على النهج الابتكارية التي ينتهجها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في التصدي لتحديات السلام والأمن على القارة الأفريقية.

ونرى أن اقتران التفكير بالمنفعة قد عزز كثيرا فهمنا لمدى الحاجة إلى إنشاء آليات للتمويل الثابت والمستدام لعمليات دعم السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي، بتفويض من مجلس الأمن بطبيعة الحال. ومن الواضح في هذا الصدد أن أصلح الخيارات هو الاستعانة بالاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. ولدينا اقتناع بأن حصول المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي على تمويل ثابت ومستدام ومرن عن طريق الاشتراكات المقررة سيمكّن مجلس الأمن أيضا من الاستفادة بالمزايا النسبية المحلية في جهوده من أجل التصدي المتواصل للتهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين والتي يمتد أثرها إلينا جميعا.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، برهن الاتحاد الأفريقي، بدعم من شركائه الدوليين، على استعداده المتجدد لتحمل نصيبه من المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويشهد على هذا التصميم قرار نشر بعثة في الصومال، رغم الحالة الأمنية المتفجرة السائدة في الميدان، ونحن جميعا على دراية بها، والظروف الشاقة بصفة عامة، فضلا عن عمليات الانتشار السابقة في بلدان مثل بوروندي والسودان، ومن ثم في دارفور. وأود أن أشير أيضا إلى القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الخاص للاتحاد الأفريقي المعقود في طرابلس، بليبيا، في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٩، لزيادة

النسبة المحولة إلى صندوق السلام من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي.

وتطلعا إلى المستقبل، نعتقد أن المجلس ينبغي في المراحل القادمة من نظره في هذه المسألة أن يستفيد استفادة كاملة بالمناخ البناء والخصب الذي يهيئه اجتماع التفكير والمنفعة والدروس المستفادة في اتخاذ تدابير حاسمة للتصدي على وجه التحديد لقضية ثبات واستدامة ومرونة التمويل المقدم للمنظمات الإقليمية حين تضطلع بعمليات حفظ السلام في إطار ولاية للأمم المتحدة، وأن يفعل ذلك من خلال الاشتراكات المقررة.

ونحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي توفر أساسا طيبا لتعزيز التعاون بينهما في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ونحيط علما كذلك بالتوصيات المتعلقة ببناء القدرات ونؤكد ضرورة تنفيذها على وجه السرعة، مع مراعاة الجهود الجاري بذلها داخل الاتحاد الأفريقي وضرورة ضمان التنسيق الوثيق للغاية.

غير أنه يجب أن يكون واضحا أيضا أننا لكي نتصدى لتحديات السلام والأمن في أفريقيا، وهي شيء يهمنا جميعا أمره، يلزم ألاّ نكتفي فقط بتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي، بل أن نجد أيضا استجابات فعالة لمسألة تمويل عمليات دعم السلام.

ولكي لا نغفل عن هدفنا، يجب أن نتذكر أن عمل مجلس الأمن بشأن موضوع هذه المناقشة سوف يعزز ثقة الحكومات والمجتمعات التي تواجه نكبات الصراع وعدم الاستقرار التي لا تفتر في المجلس وفي استعداده لمساعدتها على استعادة السلام والأمن الدائمين. ولذلك أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة عمله مع المجلس والدول الأعضاء وجميع الشركاء على الصعيد الدولي في السعي من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنطونيو على بيانه. والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد رومانو برودي.

السيد برودي (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن عظيم امتناني لوجودي هنا وامتناني لأنه طُلِب إليّ الإدلاء ببضع كلمات حتى وإن لم تكن مقررة من قبل؛ وأعتبر ذلك بادرة كبيرة على الاحترام والامتنان للعمل الذي قام به الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وبادئ ذي بدء، أود أن أشكر جميع أعضاء الفريق على جهودهم وعلى ما حققوه من نتائج. وأشعر بالامتنان العميق لنوعية المساهمات الفردية التي يقدمها جميع أعضاء الفريق وللعمل المكثف الذي يؤديه موظفو الأمم المتحدة.

وقد قدّم السيد لوروا بالفعل النتائج الرئيسية للمجلس، ولا أريد أن أكررها. وأود فقط أن أتكلم عن مفهوم بسيط واحد. فحفظ السلام ليس سوى إحدى القضايا الأفريقية الكبيرة، التي من بينها التنمية والصحة والهياكل الأساسية.

وقد وجد فريقنا، ولديّ أيضا اقتناع عميق بذلك، أننا لا يمكن أن نستمر في التعامل مع أفريقيا على نحو ثنائي. وبالنظر إلى الجوانب الاقتصادية، والجوانب المتعلقة بحفظ السلام، وجميع المشاكل الخاصة بالتعليم والصحة، لا يمكننا ببساطة أن نستمر في هذا النهج القائم على التعامل مع كل بلد على حدة استنادا إلى علاقات فردية بين البلدان الثرية والبلدان الأفريقية. وإذا درسنا الجوانب الاقتصادية، لا يمكننا أن نجد أي آفاق للتنمية ما لم نتعامل مع البلدان الأفريقية في سياقها الأوسع، بصفتها اتحادا إقليميا وقاريا.

ذلك أن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لا تكاد تذكر. والهياكل الأساسية فيما بين البلدان الأفريقية غير كافية مطلقا. ومن الضروري بصفة قطعية أن ننهض بالتعاون بين البلدان الأفريقية لأغراض حفظ السلام في القارة.

وأدعو جميع أعضاء مجلس الأمن، الذي يتحمل هذه المسؤولية الكبيرة عن مستقبل العالم، إلى النظر في حفظ السلام بأفريقيا في هذا السياق الواسع للعلاقات بين القارات الأخرى وأفريقيا. ومن الواضح أن هذه العملية المقتصرة تماما على حفظ السلام سوف تتطلب بناء القدرات على المدى الطويل، على أساس امتلاك الاتحاد الأفريقي ناصية الأمور ومسؤوليته الكاملة. وفي هذه العملية، يجب أن يحتل النهج المتعدد الأطراف رأس أولوياتنا في التعامل مع أفريقيا. وتلك هي نقطة الانطلاق، وهي النتيجة التي انتهى إليها فريقنا.

وأطلب، بصورة خاصة، من البلدان التي تضطلع بأعلى مستوى من المسؤولية في الاقتصاد العالمي وفي التنمية وحفظ السلام أن تقوم بتحليل ضرورة المساعدة في أية مشاركة رئيسية من الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية الأخرى لجعل التنمية الأفريقية ممكنة. وهذا هو الاتجاه الذي علينا أن نسير فيه. وتمضي الاقتراحات التي قدمها الفريق نحو تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي وإتاحة الفرصة له ليضطلع بالمسؤولية عن السلام في المستقبل في أفريقيا.

وبالتأكيد، إن الاعتراضات التي أسمعها منطقية وأتفهمها. فالبعض يقول إن المنظمة القائمة، أي الاتحاد الأفريقي، ليست قوية بما فيه الكفاية لمعالجة المشاكل التي يتناولها التقرير. وأتفق مع ذلك تماما، لكن المهمة التي أمامنا هي تيسير بناء قدرة الاتحاد الأفريقي الذاتية في المديين المتوسط والطويل. ولم يخطر على بال أحد عند كتابة التقرير أن كل شيء كان جاهزا لنشر عمليات حفظ السلام بصورة تامة وفعالة. غير أننا إذا لم نبدأ الآن، فلن نبلغ هدفنا على الإطلاق.

(تكلم بالفرنسية)

هذه هي النتيجة التي خلص إليها الفريق. وأكرر إن المجلس سينظر في جميع الجوانب التقنية والاقتراحات التقنية، لكن ينبغي النظر إلى التقرير في إطار خطة شاملة لتنمية أفريقيا تهدف إلى تزويد أفريقيا بجميع الوسائل التي تحتاجها جميع البلدان لتعمل بصورة جماعية وتضامنية لتعزيز التنمية في القارة.

(تكلم بالإنكليزية)

هذه هي استنتاجاتنا. وهذه هي مساهمتنا في مناقشة اليوم، وأكرر، دعونا نبدأ الآن هذا الجهد الطويل الأجل، ونعمل عن كثب مع جميع منظومة الأمم المتحدة لتنسيق الجهود التي تبذلها جميع البلدان في أفريقيا كي تتمكن أفريقيا من العمل كقارة موحدة بحيث يصبح التعاون داخلها بين جميع البلدان أمرا لا مفر منه من أجل مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد برودي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كورمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي الرئيس، لتنظيمكم هذه الجلسة بشأن دعم الأمم المتحدة لعمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. فهذه المسألة ما زالت مدرجة في جدول أعمالنا منذ حين، ويتيح لنا اجتماع اليوم فرصة سانحة لاستعراض الخطوات المتخذة حتى الآن وتحديد مسار العمل الذي سنقوم به في المستقبل.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بصورة خاصة بالأمين العام لقيادته في هذه المسألة ولتكريس جهوده لزيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فتقريره الأخير (S/2009/470) يتضمن، على نحو خاص، تقييمات واقتراحات هامة بشأن طريقة المضي قدما بهذه المسألة.

وأشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألن لوروا، على تقديمه التقرير والتركيز على مناقشتنا للمسائل الصحيحة، وأشكر وكيل الأمين العام للدعم الميداني، السيدة سوزانا ملكورا، على وجودها معنا في قاعة المجلس اليوم.

وأود أن أشكر أيضا سعادة السيد رومانو بروني على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم، وأكثر من ذلك على إسهاماته القيّمة في مناقشة هذه المسألة. ففي الواقع، مهدت قيادته للفريق المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السنة الماضية والأفكار التي قدمها في تقريره (انظر S/2008/813) الطريق للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن هذه القضية الهامة.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن شكرنا للسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم بالنيابة للاتحاد الأفريقي، على مشاركته في جلسة اليوم وعلى الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها لنا من فوره. إن ما نناقشه اليوم هو في الواقع شراكة ذات أهمية حيوية بالنسبة للمنظمتين، ويسرنا أن نرى أن الاتحاد الأفريقي يتناول هذه المسألة بالمهنية والالتزام اللذين تستحقهما.

لقد دار، على مدار السنة الماضية، نقاش حيوي في العديد من المنتديات، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، حول المسائل المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الواقع، نقوم بالتعاون بغية العثور على الطرق والوسائل الصحيحة لتبسيط آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي لا تزال قائمة بصفتها أداة لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين.

وكانت هناك نقطة مشتركة برزت من كل هذه المناقشات هي التشديد القوي على ضرورة تعزيز إجراء حوار استراتيجي فيما بين جميع أصحاب المصلحة، لا سيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولقد تم التأكيد مرارا وتكرارا على أنه لا يمكن تلبية الطلب المتزايد على حفظ السلام في جميع أنحاء العالم إلاّ بإقامة شراكات استراتيجية جديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وكان هذا أيضا أحد العناصر الرئيسية في ورقة ”الأفق الجديد“ التي أعدتها الأمانة العامة. وهو في الحقيقة التزام قائم منذ زمن طويل تعهدنا به بصورة جماعية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وفي الفقرة ١٧٠ من الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، وكذلك في القرارات والبيانات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن. وفي المحصلة، ليس هناك شكّ في أن الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن هو دور لا غنى عنه ويكمل عمل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصورة خاصة.

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأفريقي طرف إقليمي هام بشكل خاص يتسم إسهامه في تسوية الصراعات في القارة الأفريقية بأهمية خاصة في مجمل الجهود المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، نظرا للوقت والطاقة اللذين نستنفدهما في المجلس للمساعدة في حل الصراعات المختلفة في أفريقيا، من الواضح أن الاتحاد الأفريقي يقدم قيمة إضافية مطلوبة للغاية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة.

ولهذا السبب، فإن مجلس الأمن، منذ اعتماد القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) بصورة خاصة، يعمل جاهدا لإقامة شراكة أكثر فعالية مع الاتحاد الأفريقي، شراكة تعزز بصورة متبادلة

قدرات كل منظمة وتخلق تآزرا بين الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار. وكانت نقطة انطلاقنا، وما زالت، هي أنه كلما أصبح الاتحاد الأفريقي أكثر فعالية وقيمة في عملياته لحفظ السلام، تصبح الأمم المتحدة قوية وكذلك المجتمع الدولي في قدرهما على صون السلم والأمن.

وفي هذا الإطار، قدم الفريق المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العديد من التوصيات المفيدة التي تناولها أولا البيان الرئاسي الذي تم اعتماده في آذار/مارس هذا العام في ظل رئاسة ليبيا (S/PRST/2009/3). ولم نحط علما في هذا البيان بهذه الأفكار الجديدة فحسب، بل دعونا أيضا إلى بذل المزيد من الجهود المشتركة في هذا الاتجاه، والتركيز على المسائل التي تهم الجانبين. وطلبنا أيضا من الأمانة العامة، بالتعاون مع لجنة الاتحاد الأفريقي، وضع قائمة توصيات بشأن طرق مساعدة الاتحاد الأفريقي على زيادة تطوير قدراته العسكرية والتقنية واللوجستية والإدارية والمالية.

وهذا ما يطرحه بالتحديد تقرير الأمين العام. ويضيف المزيد من هذه التوصيات ويقترح طرقا عملية تستطيع الأمم المتحدة بواسطتها مساعدة الاتحاد الأفريقي على تعزيز فعاليته في نشر عمليات حفظ السلام وإدارتها.

ونرى أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية يمكننا بل وينبغي لنا أن نحقق فيها مزيدا من التقدم بغية تحقيق الأهداف التي حددناها جماعيا لأنفسنا. وتلك المجالات هي: وضع شراكة استراتيجية بين المنظمتين على المستويين العملياتي والسياسي، ودعم بناء القدرة المؤسسية للاتحاد الأفريقي وتعزيز القدرة على التنبؤ واستدامة ومرونة تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في إطار ولاية للأمم المتحدة. وببساطة، نؤيد توصيات الأمين العام في هذه المجالات الثلاثة ونرى أن الوقت قد حان لترجمتها إلى ممارسات. والحق، لقد تحدثنا بما فيه الكفاية وحان وقت العمل.

وفي هذا الصدد، نشاطر بشكل خاص آراء الأمين العام في ما يتعلق بالحاجة إلى إنشاء نظام تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وكذلك وضع خريطة طريق عامة لبناء القدرة تشمل مجموعة مبادرات قصيرة وطويلة الأجل. وبالمثل، نرحب بشدة بفكرة إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لاستعراض القضايا الاستراتيجية والعملية الفورية وطويلة الأجل، وإجراء عملية لاستخلاص الدروس المستفادة على أساس مساعينا المشتركة في الصومال ودارفور.

وكما ذكرت في بداية ملاحظاتي، توفر جلسة اليوم لنا فرصة قيمة للتأكيد على التزامنا بإقامة شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأفريقي ورسم مسار عملنا في المستقبل. ولذلك، فإن مداولاتنا اليوم لها أهمية عملية أكبر في ضوء البيان الذي أصدره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والذي دعا أيضا إلى شراكة استراتيجية أكبر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مسائل حفظ السلام. ولذلك، فإن البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية جلسة اليوم سيمثل رد مجلس الأمن على هذه الدعوة وشهادة على نية المجلس في ما يتعلق بتعزيز تعاوننا الاستراتيجي.

ونرى أن القوة النسبية للمنظمتين والطابع التكاملي لأهدافهما لا تدع مجالا للشك في قيمة زيادة العلاقة الاستراتيجية بين الهيئتين. ولذلك، نؤيد تماما مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا، والذي يؤكد تلك النقطة بوضوح. ونود أن نشكر بشكل خاص بعثة أوغندا على قيادتها، باسم الاتحاد الأفريقي، لإعداد هذا النص.

إن الاستثمار في قدرات حفظ السلام الأفريقية، يعني الاستثمار في الأمن والاستقرار ومستقبل تلك القارة العظيمة، بل والعالم برمته. إنه استثمار سليم سيكون له مردوده بالتأكيد، فيما تطور القارة الأفريقية قدراتها وتدرك إمكاناتها. لقد قطعنا شوطا طويلا بالفعل في هذا الاتجاه. وحان الوقت الآن لزيادة الزخم ومضاعفة جهودنا باتجاه تحقيق أهدافنا المشتركة.

وتركيا مستعدة وجاهزة للاضطلاع بنصيبها العادل في هذا الصدد. والعلاقات المتطورة بسرعة بين تركيا والبلدان الأفريقية، كما يتضح في إعلان الاتحاد الأفريقي أن تركيا أحد شركائه الاستراتيجيين الثلاثة، يوفر أرضية صالحة نبني عليها، ونحن ملتزمون بأن نفعل ذلك.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للسيد لوروا على عرضه لتقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (S/2009/470). ويسعدنا أيضا أن نرحب مرة أخرى بالسيد برودي في مجلس الأمن.

توضح جلسة اليوم مجددا الاهتمام الخاص الذي يوليه مجلس الأمن لأفريقيا، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بتسوية التوترات في القارة.

ولا بد من الإقرار بأن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية أصبحت في السنوات الأخيرة نشطة بشكل متزايد في حل مشاكل القارة. ونرحب بتصميم الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء على الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن منع الصراعات والقيام بأنشطة حفظ السلام في أفريقيا، وندعمه في ذلك.

إن أفراد حفظ السلام الأفارقة يضطلعون بدور أساسي في العمليات في الصومال ودارفور. وما من شك في أن قدرات وموارد الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام تحتاج إلى تعزيز، بما ذلك من خلال دعم بلدان المجتمع الدولي. وهذا هو هدف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، يجب أولا أن نركز على تعزيز الاتصالات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

وفضلا عن جهود حفظ السلام، هناك حاجة أيضا لإيلاء الاهتمام اللازم لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في ميادين الوساطة والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام.

ونرحب بتركيز الأمين العام على زيادة تطوير التعاون بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال إنشاء فرقة عمل مشتركة معنية بالسلام والأمن، وإعادة تنظيم الوجود الحالي للأمانة العامة في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا والمبادرات الواردة في التقرير الخاص بتعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي.

لقد أحطنا علما بصفة خاصة بتحليل الأمين العام للمسارات القائمة لتقديم دعم الأمم المتحدة اللوجستي والمالي لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. والخبرات المتراكمة في هذا الصدد محدودة حتى اليوم. وكانت هناك حالة واحدة فقط لمساعي تنفيذ برنامج دعم، وكان ذلك ذي طابع غير منتظم. وجعل هذه الجهود عملية أكثر انتظاما سيكون سابقا لأوانه في هذه المرحلة. وينطبق هذا بصفة خاصة في ظل حقيقة أن الأمين العام أشار وهو محق إلى أن دعم الأمم المتحدة الذي يجري تمويله من الميزانية العادية للمنظمة لا يكفل دائما استدامة أو إمكان التنبؤ بنشر عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

كما نشاطر استنتاجات الأمين العام في ما يتعلق بكون أن مسؤولية تخصيص موارد كافية لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي تقع أولا وأخيرا على عاتق الدول الأعضاء في تلك المنظمة الإقليمية. ونرحب بقرار

الاتحاد الأفريقي زيادة مساهماته في صندوق السلام التابع له. ونرى أن فكرة إنشاء صندوق استئماني مرن في إطار صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي تستحق مزيدا من الاهتمام. كما نرى أن دور الأمم المتحدة في ما يتعلق بهذا الصندوق ينبغي أن يكون إسداء مشورة الخبراء.

إن إنشاء الاتحاد الأفريقي لهيكل أمني جماعي متعدد المستويات لمنع الأزمات الناشئة والاستجابة لها في التوقيت المناسب ما زال يمثل أولوية. وثمة عنصر مهم لهذا الهيكل يجب أن يكون كيان حفظ سلام دولي، ألا وهو، القوة الاحتياطية الأفريقية، التي يشارك المجتمع الدولي في إنشائها بنشاط. وهناك حاجة أيضا لمواصلة بذل جهود نشطة لتعزيز الأسس المؤسسية والقانونية للقوة.

والاتحاد الروسي يشارك في وضع وتنفيذ برامج مساعدة دولية لأفريقيا، بما في ذلك في مجال تعزيز قدرات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي. وأضافت المؤسسات التعليمية الروسية المتخصصة برامج تدريب للمشاركين في عمليات حفظ السلام الأفريقية. ويشارك أفراد حفظ السلام الروس في كل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة تقريبا. وتم نشر وحدة هليكوبتر روسية في إطار بعثة الأمم المتحدة في السودان. وبدأت وحدة هليكوبتر أخرى عملها ضمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وننوي مواصلة تطوير تعاوننا متعدد الأوجه مع البلدان الأفريقية بغية تعزيز السلام والاستقرار في تلك المنطقة.

ونحن نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي جرى تعميمه على أعضاء المجلس.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بالطبع أن أشكر السيد لوروا على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2009/470). وأود أيضا أن أرحب بحضور الرئيس برودي بيننا.

يود وفدي أن يؤيد البيان الذي سيُدلى به بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي. ومن جانبي، أود أن أشدد على النقاط التالية.

بادئ ذي بدء، يعلم الجميع، ويتشاطرون، الاعتبارات التي تستند إليها مناقشتنا اليوم. فتزايد عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة يشكل تحديا كبيرا. وكان على الأمم المتحدة العمل باستمرار بنشر قوات الخوذ الزرق على الأرض تزيد بمقدار ثمانية أمثال عنه قبل عقد مضى. وبغية تمكين المنظمة من التغلب على تلك التحديات بشكل أفضل، بدأت فرنسا والمملكة المتحدة في وقت سابق من هذا العام عملية تفكير بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحديثها.

وتحتل أفريقيا مكانة فريدة في هذه العملية. فهي، من ناحية، تعتبر المتلقي الأول لقوات حفظ السلام، ومن ناحية ثانية، بدأت تضطلع بمسؤوليات متزايدة في جهود حفظ السلام هذه. وتتم هذه الجهود الأفريقية برعاية الأمم المتحدة، إذ تقدم البلدان الأفريقية حالياً ثلث أصحاب الخوذ الزرقاء. كما تتم هذه الجهود تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التنفيذ التدريجي للهيكل الأفريقي للسلام والأمن.

وتتماشى هذه الزيادة في الجهود الأفريقية في مجال الوقاية من الأزمات وإدارتها مع روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتستحق بالتالي الدعم الكامل من المجتمع الدولي. ويزيد من استحقاقها لهذا الدعم أن الاتحاد الأفريقي يواجه، في مجال حفظ السلام، تحديات فريدة خاصة بأفريقيا، وهي تحديات ترتبط بعدم اكتساب القدرات المؤسسية لدى الاتحاد إلا مؤخراً .

ستضطلع فرنسا، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، بدورها كاملاً في دعم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

ويجب أن يكون لهذا الدعم جانبان، هما بناء القدرات، ودعم العمليات.

وقد طور الاتحاد الأوروبي خطة عمل لبناء القدرات في الاتحاد الأفريقي. ويهدف برنامج ''بناء القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام''، المعروف اختصاراً في الفرنسية باسم ''ريكامب''، على وجه الخصوص، إلى تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي لإنشاء قوة الاحتياطي الأفريقية بحلول عام ٢٠١٠. وتسهم فرنسا أيضاً في بناء القدرات في أفريقيا من خلال العديد من الأنشطة التدريبية الرامية إلى بناء قدرات حفظ السلام الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

كما تدعم فرنسا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي العمليات التي تضطلع بها المنظمات الأفريقية. وهذا الدعم معروف، لكن ما أود الإشارة إليه اليوم هو أن هذا الدعم بدأ يتخذ أشكالاً أكثر تنوعاً. وعلى سبيل الميثاق، نرى في عمليات الاتحاد الأفريقي في الصومال نموذجاً واضحاً لذلك. فقد أسهمت فرنسا في إعداد الفصيل البوروندي المشارك ونشره. وتساعد عملية الاتحاد الأوروبي البحرية المعروفة باسم ''عملية أتلانتا'' في تأمين طرق الإمدادات لعمليات الاتحاد الأفريقي. وتعتبر البلدان الأوروبية من بين أوائل داعمي تلك العمليات مالياً. وقدمت فرنسا الدعم الصحي للبعثة خلال الهجمات التي وقعت في منتصف سبتمبر.

وكما أظهر ذلك تقرر الأمين العام، يجب المحافظة على الدعم العالمي لعمليات حفظ السلام في أفريقيا وترقيته. وللأمم المتحدة دور يجب أن تلعبه في هذا الصدد. وتتفق فرنسا مع الأمين العام في رأيه القائل إن هدفنا يجب أن يكون امتلاك الاتحاد الأفريقي للأدوات التي يستخدمها لحفظ السلام، مع المراعاة التامة لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود الإشارة تحديداً إلى المادة ٢٤ من الميثاق المتعلقة بمسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين، والفصل الثامن الخاص بدور المنظمات الإقليمية.

وعلى ضوء ذلك، نحن نوافق على أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تقييمه للطرائق المختلفة لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وفي الواقع، يجب علينا، ونحن نعكف على بناء القدرات الأفريقية، أن نحسن الطرق التي يتم من خلالها تمويل هذه العمليات.

وفي هذا السياق، يجب أن نقوم باستخلاص الدروس المستفادة من آليات الدعم التي أنشئت في السابق في دارفور ومؤخراً في الصومال. فهذه حالات استثنائية لأسباب مالية – لا سيما الأزمة الحالية، والزيادة الكبيرة في احتياجات الأمم المتحدة – وأيضاً لأسباب تتعلق بأسلوب الإدارة. إن لأي منظمة، ولا سيما الأمم المتحدة، مسؤولية أولية في تمويل الأنشطة التي تقوم بها.

وهذا هو السبب الذي يجعل ممارسة التمويل في الأمم المتحدة من خلال الاشتراكات المقررة تؤدي إلى مشاكل سياسية وقانونية ومالية نعتقد أنها خطيرة. فهناك آليات أخرى تتميز بالفعالية والواقعية، ينبغي استخدامها. وقد لعب الاتحاد الأوروبي دوراً رائداً في هذا الصدد عبر إنشائه، عام ٢٠٠٤، مرفق السلام الأفريقي، وتخصيصه ٧٤٠ مليون يورو له منذ ذلك الوقت. ونرحب أيضاً بأفكار الأمين العام بشأن الطرق التي تكفل استقطاب مانحين محتملين للاتحاد الأفريقي، والعمل على إضفاء الانسجام على إجراءاتهم، لا سيما من خلال مساعدة الاتحاد الأفريقي على إنشاء صندوق استئماني.

وأخيراً، نحن نعترف بأهمية تمكين الاتحاد الأفريقي من الاستفادة من خبرات الأمم المتحدة المؤسسية،

وبالتحديد في مجالات مثل بناء قدرة الاتحاد الأفريقي على التخطيط، لعمليات حفظ السلام، ونشرها وتوفير الدعم لها، وإدارتها. ويجب علينا، بالطبع، ألا ننسى مسؤوليات الدول الأفريقية نفسها فيما يتعلق بتقوية قدراتها بوصفها دولاً تساهم بقواتها.

لذلك، اسمحوا لي بأن أختم حديثي بالإشارة إلى أن بناء قدرات حفظ السلام الأفريقية هي مسألة لا تخص الأمم المتحدة وحدها، بل تخص الاتحاد الأفريقي وشركاء أفريقيا الدوليين كافة. وفرنسا واحدة منهم، وستبقى ملتزمة بهذا الهدف.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يشكركم الوفد الصيني، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. وأود أن أرحب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام بان كي - مون بعنوان ''دعم الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام الأفريقية'' (S/2009/470). كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام، لوروا، والسيد أنطونيو، والسيد برودي على الإحاطات التي تفضلوا بتقديمها.

في الوقت الراهن، يشهد السلم والاستقرار في أفريقيا تحسناً تدريجياً. بيد أن الصراعات الإقليمية لا تزال تعوق حدوث التقدم بوتيرة أسرع في أفريقيا. ولا يزال الحفاظ على السلم والاستقرار في أفريقيا يمثل تحدياً حقيقياً ضاغطاً يواجه المجتمع الدولي. وبدون تحقيق السلم والاستقرار في أفريقيا، لن تكون هناك تنمية مستدامة. وبدون السلم والاستقرار في أفريقيا لن يكون هناك سلام دائم، ولا رفاهية في العالم.

ولا يمكن النهوض بالسلم الشامل في أفريقيا بدون أن يقوم المجتمع الدولي بجهود مشتركة. وخلال السنوات الأخيرة، زاد انتباه الأمم المتحدة لقضايا السلم والأمن في أفريقيا وزاد إسهامها في تسويتها. وتحتل القضايا المتعلقة بأفريقيا ٦٠ في المائة من بنود جدول أعمال مجلس الأمن، ويوجد في أفريقيا نحو نصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن.

ونحن سعداء لأن الاتحاد الأفريقي أظهر، خلال السنوات الأخيرة، حساً عالياً في اضطلاعه بمسؤولياته السياسية تجاه السلم والاستقرار الإقليميين، وشارك بنشاط بالمساعي الحميدة، بعمليات لحفظ السلام، في إطار التعامل مع بعض النقاط الساخنة والمسائل الصعبة في أفريقيا. وقد ظل الاتحاد الأفريقي يلعب دوراً متزايد الأهمية في الحفاظ على السلم والاستقرار في أفريقيا، وفي تسوية النزاعات هناك. كما لعب الاتحاد دور الجسر والصلة لإضفاء المزيد من الفعالية لتدخلات الأمم المتحدة في التعامل مع النقاط الساخنة على الساحة الأفريقية. بيد أن بعض القضايا المرتبطة بعمليات الاتحاد لحفظ السلام، والاختناقات التي تكتنف عمليات جمع الأموال وبناء القدرات، قد أصبحت أكثر أهمية؛ وهنا، يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى الدعم والمساعدة من الفعاليات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

ونحن ندعم إنشاء شراكة استراتيجية بين الأمم والاتحاد الأفريقي تهدف إلى الحفاظ على السلم والاستقرار في أفريقيا، كما ندعم أن تقدم الأمم المتحدة المساعدات العملية لعمليات الاتحاد لحفظ السلام. وقد لعبت مساعدة الأمم المتحدة دوراً مهماً في تمكين الاتحاد الأفريقي من الاستجابة بصورة أفضل للمشاكل في دارفور وفي الصومال.

ويمثل هذا عرضاً ملموساً لدور المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي المستقبل، يجب أن يعمل المجلس على تعزيز التواصل مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأن يوفر له المساعدة لزيادة قدراته الجماعية على الاستجابة للتحديات في أفريقيا. وبالمثل، يجب على الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي

أن يرتقيا بتعاونها. وفيما يتعلق بالتوصية المقترحة في تقرير الأمين العام لإنشاء فريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإننا نعتبرها عملية على نحو عام. وستتطلب الكيفية التي سينفّذ بها هذا الفريق إجراء المزيد من التشاور بين الجانبين.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام على إيجاد المزيد من مصادر التمويل الموثوقة. ذلك أن عمليات الاتحاد الأفريقي التي تأذن بها الأمم المتحدة تعاني حاليا من أوجه عجز مالي، مما نجم عنه عدم التمكُّن من بلوغ مستويات القوات المأذون بنشرها حتى بعد تأخير طويل، وانخفاض التمويل بشكل كبير إلى ما دون الأهداف المتوقعة، ومواجهة البلدان المساهمة بقوات لمصاعب في أداء واجباتها.

وبفعل العديد من القيود، لم يتم بعد إنشاء آلية للتمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به واستدامته. وهذا الأمر يدعو للأسف الشديد. ونعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تدرس آليات التمويل الخمس الواردة في تقرير الأمين العام، وتضع آليات عادلة ومتوازنة وفعالة في أقرب وقت ممكن، وتكفل استخدامها التام من لدن الأطراف كافة، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة.

كما ندعم تعزيز دعم بناء القدرات المؤسسية لعمليات حفظ السلام. فعلاوة على نقص الأموال، فإن عدم كفاية القدرات المؤسسية على التخطيط الإداري والاستراتيجي يطرح تحديا كبيرا آخر لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وندعو إلى جعل بناء القدرات أولوية في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم، من خلال تدريب الموظفين وتبادل المعلومات وتشاطر التجارب، بتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وتعجيل وتيرة تنفيذ برنامج السنوات العشر للاتحاد المعني ببناء القدرات. وندعم الأمم المتحدة في مساعدة الاتحاد الأفريقي، من خلال التدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الواردة في التقرير، على معالجة مشاكل مثل الجانب اللوجستي والموارد البشرية. وفي غضون ذلك، ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يضع خطة طويلة الأجل وشاملة لبناء القدرات.

وفي الوقت الراهن، تتطور الاستراتيجية الجديدة بين الصين والاتحاد الأفريقي بصورة مستدامة ومطّردة وسريعة. وما انفكت الصين تدعو إلى اضطلاع الاتحاد الأفريقي بدور أكبر في صون السلم والاستقرار في القارة. وقد قمنا في السنوات الأخيرة، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بتقديم مختلف أشكال المساعدة لعدد من عمليات حفظ السلام في أفريقيا. ومن المرتقب أن يُعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي في شرم الشيخ، في مصر، في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. ونعتقد أن الاجتماع سيواصل تعزيز التعاون بين الصين وأفريقيا في جميع المجالات. وفي المستقبل، ستواصل الصين مساعدتها للاتحاد الأفريقي وبلدان أفريقيا قدر المستطاع، ودعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تعزيز تعاونهما الشامل.

وأخيرا، أشكر أوغندا وغيرها من البلدان الأفريقية على صياغتها للبيان الرئاسي في إطار بند جدول الأعمال قيد المناقشة اليوم. وتدعم الصين اعتماد مجلس الأمن لمشروع البيان لكي يبدي للمجتمع الدولي الإرادة السياسية للمجلس دعما لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المجلس على تنظيم هذه المناقشة للنظر في تقرير الأمين العام (S/2009/470)، الذي يقيِّم توصيات الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بطرائق دعم عمليات السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة وتقودها

المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام آلان لوروا، والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، والسيد رومانو برودي على بياناهم الهامة.

وفي أعقاب المشاورات التي أجراها مجلس الأمن بشأن التقرير الذي قدمه الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/813)، كنا نتطلع بقدر كبير من الاهتمام إلى تقرير الأمين العام. وبالتالي، سنقصر في واجبنا إن لم نتقدم له بصادق شكرنا على تقريره.

كما نود أن نعرب مجددا عن تقديرنا لحسن توقيت توصيات الفريق، التي تشكِّل إسهاما هاما في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على مواجهة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية، وحشد مزيد من الدعم من المجتمع الدولي بغية تحسين القدرة على التنبؤ بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة، وتعزيز استدامته ومرونته.

ويكتسي ذلك الأمر قدرا أكبر من الأهمية لأنه، على الرغم مما أبدته المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، من حسن النية مرارا وتكرارا، فإنها تواجه صعوبات موضوعية في دعم بعثات طويلة الأجل ومتزايدة التكلفة لحفظ السلام، أو حالات الأزمات المعقدة على نحو متزايد. وأكثرها فداحة وإلحاحا هي الحالة في الصومال، الذي يزداد فيه الصراع استفحالا، نتيجة لعدم كفاية المساعدات المالية دعما لالتزام الاتحاد الأفريقي. وهكذا، فإن التشخيص واضح: انعدام طرائق تمويل مضمون ومرن، ومحدودية القدرة المؤسسية. وينبغي لنا الآن أن نوجِد أفضل سبيل لمواجهة هذه المصاعب التي ليست بالقاهرة بالتأكيد.

وبما أن التقرير يتناول البعثات التي تأذن بها الأمم المتحدة، فإننا نرى أن الحل الأمثل ينبغي إيجاده في إقامة التعاون، أو بصورة أفضل، شراكة مفتوحة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، استنادا إلى الفصل الثامن من الميثاق. ويتطلب تعقيد الصراعات والتهديدات التي يتعرض لها السلام استجابة جماعية تقوم على إرادة سياسية حقيقية من جانب المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن، لدعم جهود الاتحاد الأفريقي.

وبصراحة، بعد كل ما أعرِب عنه من نوايا وما قُطِع من التزامات في هذا الجهاز ذاته، المغرم بالتذكير بمسؤوليته الرئيسية باعتباره دعامة للسلم والأمن الدوليين، فقد حان وقت العمل. وهكذا، وفي أعقاب التقييم الذي أنجزه الأمين العام، يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية المهمات التالية.

تكمن المهمة الأولى في ضرورة تعزيز العلاقات الاستراتيجية ووضع رؤية استراتيجية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال ترتيبات موثوقة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بغية تحسين التنسيق فيما بينها وتعزيز فعاليتها في منع نشوب الصراعات وإدارتها، وبشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ويجب الإبقاء على الشراكة بين المنظمتين وتعزيزها بغية تعزيز الموارد البشرية للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، ندعم إنشاء فريق خاص مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معني بالسلم والأمن، وتكون مهمته استعراض المسائل الاستراتيجية والعملية الحالية والطويلة الأجل.

وفيما يتعلق بزيادة القدرة على التنبؤ بتمويل عمليات حفظ السلام وتعزيز استدامته ومرونته، ينبغي أن ننشئ آليات مناسبة لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي

لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة، مستهدفين في آخر المطاف إنشاء قدرة دائمة للاتحاد الأفريقي على حفظ السلام، وتوفير الوسائل العملية لبعثات الاتحاد الأفريقي.

ويجب على الاتحاد الأفريقي أن يواصل جهوده الداخلية لإنشاء قدراته اللوجستية الذاتية. ويجب علينا أن نوجد السبل والوسائل لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي المؤسسية والعملية على حفظ السلام، وتزويده بكل ما يلزم من الدعم لإنشاء الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وإنشاء قدرة دائمة للاستجابة في حالات الطوارئ.

ومع تسليمنا بأهمية أنشطة حفظ السلام، ينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضا لجهود منع نشوب التراعات والوساطة والاستفادة من المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال. ونحن نشجع الأمم المتحدة على مواصلة دعم برنامج العشر سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، ونرحب بأنشطة بناء القدرات التي اضطلع بها العديد من إدارات الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي بشأن الانتخابات والوساطة وتسوية التراعات وتخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها. وينبغي لتلك الجهود أن تستمر، ونحن نتطلع باهتمام إلى تقييم برنامج العشر سنوات في أواخر هذا العام. وعلينا أيضا أن نركز اهتمامنا على التعاون الوثيق فيما بين جميع الشركاء الدوليين الذين يساعدون الاتحاد الأفريقي في بناء القدرات المؤسسية واللوجستية.

وبالانتقال إلى موضوع التمويل تحديدا، فإن مجلس الأمن ذاته، من خلال قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، يقر بأن غياب موارد يمكن التنبؤ بها ومستدامة ومرنة يضع قيودا على قدرة الاتحاد الأفريقي على العمل. ومع أن المساهمات الطوعية يسرت نشر وتنفيذ عمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي، كما ذكر العديدون هنا، إلا أن الدروس المستقاة من بعثة الأمم المتحدة في السودان أو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد أبرزت عجز تلك المساهمات عن تلبية كل احتياجات عملية حفظ سلام واسعة النطاق. واستنادا إلى ذلك التقييم وإلى الصعوبات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي في تحمل المسؤوليات المالية واللوجستية لعمليات حفظ السلام في القارة، فإننا نؤكد مجددا دعمنا لتوصيات الفريق المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وللتقييم الذي أعده الأمين العام فيما يتعلق بإعادة تخصيص اشتراكات مقررة للأمم المتحدة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر بأن الاتحاد الأفريقي قرر في آب/أغسطس الماضي تخصيص نسبة ١٢ في المائة من ميزانيته العادية لتمويل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. وهذا القرار، الذي نشيد به، يعكس الرغبة والالتزام السياسي من جانب القارة بإيجاد حلول للمسألة الشائكة المتمثلة في تحمل المسؤولية عن عمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من هذا القرار الهام، من الواضح تماما أن الحاجة ما زالت قائمة لاستمرار الشركاء والمانحين في دعم جهود الاتحاد الأفريقي.

ولا يمكن للمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، وكذلك مجلس الأمن في الواقع، التهرب من مسؤوليات حفظ السلام بمقتضى الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ظل الزيادة في تعقد التراعات وفي ولايات عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى تزايد طلبات المساعدة، يجب العمل على تجميع الجهود، وتحديد وتعزيز إطار شراكتها وعملها.

ونؤكد مجددا على امتناننا لرئيس الفريق الرفيع المستوى، السيد رومانو برودي، وكذلك لأعضاء فريقه، على مساهمتهم القيمة. ونحن نشيد بالتقييم البناء للأمين العام فيما يتعلق بتوصيات الفريق.

في الختام، نود أن نعرب عن امتناننا لوفد أوغندا على جهوده لدعم اعتماد مشروع البيان الرئاسي في نهاية هذه الجلسة، ونحن بطبيعة الحال نؤيد مشروع البيان هذا.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا على العرض الذي قدمه وأرحب بوجود وكيل الأمين العام السيدة ملكورا معنا أيضا في هذه المناقشة. كما نعرب عن امتناننا للعرض الذي قدمه السيد أنطونيو بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، وللسيد برودي على مساهمته وعلى عمل الفريق المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بقيادته.

إن مسألة دعم الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بولاية تأذن بها الأمم المتحدة مسألة مهمة. وترحب المملكة المتحدة بفرصة مناقشة هذه المسألة هنا في المجلس.

إن حفظ السلام يؤدي دورا حيويا في صون السلم والأمن الدوليين. وقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة تزايدا سواء في حجم التحديات أو تعقيدها. والمملكة المتحدة تدعم الجهود الجارية لإعداد نهج استراتيجي أكثر فعالية لحفظ السلام. ونظرا لنطاق التحديات التي نواجهها، ليس في حفظ السلام فحسب، بل أيضا في منع نشوب التراعات وبناء السلام والوساطة، فقد تزايدت باطراد أهمية دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وعليه، نرحب بالعلاقة المعززة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، كما نص على ذلك القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨).

ومنذ اتخاذ ذلك القرار قبل ١٨ شهرا، جرى الكثير من البحث في مختلف السبل لتعزيز تلك العلاقة. وقد شهدنا أيضا أمثلة ملموسة للدعم العملي من الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي، وأخص بالذكر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وقدم تقرير الفريق الذي يرأسه السيد برودي (S/2009/813)، والذي ناقشه المجلس في آذار/مارس مساهمة هامة لتلك المناقشة.

ويعتبر تقرير الأمين العام (S/2009/470) أحدث خطوة في هذا العمل. فهو يقدم عددا من الأفكار المفيدة حول الطريقة التي يمكن بها للمنظمتين مواصلة تطوير العلاقات الاستراتيجية والعملياتية بينهما. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، فإن بناء القدرة المؤسسية الملائمة في الوظائف الأساسية للإدارة والدعم والتخطيط الاستراتيجي تمثل تحديا كبيرا للاتحاد الأفريقي. إننا نرحب بمقترحاته بشأن المساعدة على بناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وخاصة اقتراحه بوضع خارطة طريق لبناء القدرات. وينبغي أن يكون ذلك جزءا من الخطة الاستراتيجية الأوسع للاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ بغية تدعيم الملكية والمسؤولية الأفريقية ولتأمين التآزر في التطور العام للاتحاد الأفريقي.

إن بناء قدرة الاتحاد الأفريقي الإدارية، بما في ذلك إدارة الموارد أمر أساسي، ليس لإدارة متطلبات حفظ السلام المباشرة والمستقبلية فحسب، بل أيضا للسماح بشراكة أكثر فعالية بين الاتحاد الأفريقي والمانحين. ونحن بحاجة لأن نرى تنسيقا لمتطلبات تقديم التقارير للمانحين.

وتؤيد المملكة المتحدة تطوير قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام ثنائيا، وكذلك من خلال الشركاء الدوليين، وهذا يتضمن دعم القوة الاحتياطية الأفريقية ومراكز التدريب الإقليمية والموظفين السياسيين للاتحاد الأفريقي. وكما أشار السفير آرو، فإن الاتحاد الأوروبي، بصفته الشريك المالي الرئيسي للاتحاد الأفريقي، يقدم دعما إضافيا كبيرا، بقيمة ٣٠٠ مليون يورو لتمويل بناء قدرات الاتحاد الأفريقي من خلال مرفق السلام الأفريقي، وتساهم المملكة المتحدة بحصة ٤٥ مليون يورو

من ذلك. ونحن نقر بالحاجة للعمل من أجل تعزيز القدرة على التنبؤ على الأجل الطويل، واستدامة ومرونة التمويل للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي في إطار ولاية من الأمم المتحدة.

وقد أبرز الأمين العام جملة من الخيارات الممكنة في تقريره. ونحن لا نستبعد أيا من تلك الخيارات في هذه المرحلة. ومقترح إنشاء صندوق ائتمان مرن ودائم في إطار صندوق السلام القائم للاتحاد الأفريقي ينطوي على إمكانية توفير التمويل السريع لعمليات الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى الاحتياجات الطويلة الأجل.

إننا نرحب بعزم الأمين العام على إنشاء فرقة عمل مشتركة معنية بالسلام والأمن لاستعراض المسائل الاستراتيجية والعملياتية المباشرة والطويلة الأجل. كما نرحب بالمقترحات المتعلقة بإقامة علاقات تفاعل بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ونحن نتطلع إلى المزيد من المناقشة في مجلس الأمن لتلك المسائل.

إننا نظل ملتزمين بمواصلة دعم تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالسيد رومانو برودي وأن أشكره على حضوره معنا اليوم، كما أشكره وفريقه على الجهد الممتاز الذي بذلوه في إعداد التقرير (S/2008/813) وصياغة التوصيات، وهو الجهد الذي أتاح لنا الاجتماع عدة مرات، بما في ذلك جلسة اليوم. كما أشكر السيد لوروا، وكيل الأمين العام، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2009/470) وعلى الجهد الذي بذله وزملاؤه لإعداد التقرير الذي بين أيدينا وعلى التقييم الوارد فيه.

أرحب بداية بالسيد رومانو برودي وأشكره على حضوره معنا اليوم؛ كما أشكره وفريقه على الجهد الممتاز الذي قاموا به عند إعداد التقرير وصياغة التوصيات، وهو الجهد الذي أتاح لنا الاجتماع عدة مرات بما في ذلك اجتماعنا اليوم. كما أشكر السيد لوروا، وكيل الأمين العام، على تقديمه لتقرير الأمين العام وعلى الجهد الذي بذله وزملاؤه في الأمانة العامة، لإعداد التقرير الذي بين أيدينا والتقييم الوارد فيه.

منذ أكثر من سنتين بدأ مجلس الأمن النظر بجد في السبل التي يمكن بواسطتها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إيجاد تمويل قابل للتنبؤ ومضمون ومستمر لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وشكلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فريقا مشتركا لدراسة هذه المسألة برئاسة رئيس وزراء إيطاليا السابق السيد رومانو برودي. وبعد دراسة عميقة ومتأنية نشر الفريق تقريره في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، متضمنا عددا من التوصيات العملية من بينها إمكانية استخدام الميزانية العادية للأمم المتحدة لمدة ستة أشهر في حالة اعتزام تحويل عملية ما لحفظ السلام إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

وفي الثامن عشر من آذار/مارس الماضي وفي ظل الرئاسة الليبية، طلب مجلس الأمن في بيان رئاسي من الأمين العام أن يقدم تقريرا حول الطرق العملية لتقديم دعم فعال للاتحاد الأفريقي والقيام بتقييم مفصل للتوصيات الواردة في تقرير الفريق المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد شدد مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه الصادر إثر ذلك مباشرة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ على أن تقرير الفريق يمثل خطوة مهمة في مجمل الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التصدي للتحديات التي تواجه القارة الأفريقية في مجالي السلم والأمن، وأكد ضرورة مواصلة الجهود لكفالة إيجاد تمويل مضمون ومتواصل ومرن لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ويشير الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير المعروض علينا

إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي أكدت هذا الموقف مرارا خلال مشاوراتها مع الأمانة العامة.

من الواضح أن هناك جهدا متواصلا لمساعدة الاتحاد الأفريقي في بناء القدرات الذاتية، وهو جهد مقدر ومعترف به رغم أنه في حاجة إلى التقييم المستمر. ولكن المشكلة الرئيسية، وهي كفالة إيجاد تمويل مضمون ومتواصل ومرن لعمليات حفظ السلام الأفريقية، ما زالت بعيدة عن الحل، ونعتقد أنه من المستحيل حلها من خلال التبرعات الطوعية، إلا إذا التزمت الدول القادرة بالتبرع بمبالغ محددة لعدة سنوات لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، ولكننا نشك في حدوث ذلك. ولذلك فإننا ما زلنا نعتقد بأن التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة هو الخيار الأفضل فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الأقل، التي نعتقد بأن تحويلها إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن أمر في غاية الأهمية لإعادة السلام والاستقرار إلى الصومال ومنطقة القرن الأفريقي بصورة عامة.

قد يقول البعض هنا إن الوفد الليبي متطرف في مطالبه، ولكن الواقع يقول غير ذلك، فنحن عندما نصر على تأكيد المطلب الأفريقي فإننا ننطلق مما يلي.

أولا، أهمية الإسراع بإعادة الأمن والسلم للصومال كعنصر أساسي لإعادة الاستقرار لمنطقة القرن الأفريقي، وتأكيد مصداقية الأمم المتحدة وشراكتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، إن الأمم المتحدة تنفق مبالغ كبيرة على عمليات لحفظ السلام في مناطق أقل تهديدا للأمن والسلام الدوليين، وأقل تهديدا لأرواح المدنيين مما يجري في الصومال، ولذلك فإن الصومال يجب ألا يعامل بطريقة مختلفة.

ثالثا، إن عددا من الدول التي تعارض استخدام الميزانية العادية للأمم المتحدة في الصومال تنفق مئات الملايين من الدولارات سنويا على وجودها البحري قبالة سواحل الصومال، ولو حولت هذه المبالغ لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتطويرها لتلبي معايير الأمم المتحدة واستكمال قوامها، لتمكنت الحكومة الصومالية من بسط سلطتها على كل الصومال واختفت ظاهرة القرصنة التي استدعت الوجود البحري الأجنبي قبالة السواحل الصومالية.

يحاول الاتحاد الأفريقي، في حدود قدراته الذاتية، أن يلبي متطلبات عمليات حفظ السلام التابعة له من خلال صندوق السلام الذي كان يحصل على ٦ في المائة من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي، وتقرر رفع هذه النسبة إلى ١٢ في المائة من الميزانية في ٣١ آب/أغسطس الماضي خلال الدورة الخاصة للاتحاد الأفريقي التي عقدت في طرابلس، بشأن القضاء على التراعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام، ونحن نأمل أن يتم توسيع قاعدة المانحين للصندوق، وأن تقوم الدول القادرة على التبرع بسخاء أكبر للصندوق، إلى أن يتم التوافق داخل هذا المجلس على إقرار مصدر تمويل مضمون ومستمر لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بحيث يمكنها من تلبية معايير الأمم المتحدة، واستكمال قوامها.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لرفع قدرات الاتحاد الأفريقي، كما نقدر الدعم الذي يقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الأمم المتحدة، والجهات المانحة، ونتطلع إلى استمرار هذا الدعم وتعزيزه إلى أن يتم تحويل البعثة إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

علينا ألا ننسى أن مسؤولية حفظ الأمن والسلام الدوليين تقع في المقام الأول على مجلس الأمن، وأن ما يقوم به الاتحاد الأفريقي هو دعم لدور مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فإن تعزيز الشراكة والمساهمة بقدر أكبر في تحمل المسؤولية حيال عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي يعتبر واجبا على مجلس الأمن بمقتضى الميثاق، ويجب القيام به دون تردد.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في البدء أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد لوروا، على الإحاطة التي قدمها. كما أشكر السيد أنطونيو على البيان الذي أدلى به صباح اليوم. وأود كذلك أن أرحب بالسيد برودي الموجود معنا وأن أشكره مرة أخرى على العمل الذي يقوم به على رأس الفريق المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن كوستاريكا موقنة بحلول عهد جديد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. لم يعد ذلك الأمر مجرد تطلع أو طلب أو دعوة، بل هو ضرورة نظرا للعدد الكبير من الأزمات المعقدة التي نواجهها بتوحيد أكبر قدر ممكن من الجهود. ويحظى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية باهتمام أكبر من قبل مجلس الأمن في السنوات الأخيرة، وبخاصة التعاون مع الاتحاد الأفريقي. غير أنه لا بد من تعزيز الحوار بين المنظمتين. وتقرير برودي (S/2008/813) وتقرير الأمين العام الذي نناقشه اليوم (S/2009/470) يشهدان على ذلك. وكوستاريكا تفهم نطاق التعاون بين مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن؛ غير أننا نعتقد أنه من الضروري أن تتجاوز المسائل التي تشكل لب ذلك التعاون تمويل عمليات حفظ السلام.

هناك أوجه قصور في الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا، نعيها جميعا. والعمليات العدائية بين المشاركين، التي تكون عنيفة أحيانا وخفية في أحيان أخرى، تستمر لوقت طويل وتستهلك الموارد الضرورية لمهمة بناء السلام. ومع ذلك، فإن هذه فرص لإظهار النضج والمقدرة. وهناك أيضا طائفة عريضة من المجالات الأخرى المحتملة للتعاون بشأن قضايا مثل منع الصراعات والإنذار المبكر والوساطة. وحالتا كينيا ومدغشقر والحالة الراهنة في غينيا أمثلة على ما هو ممكن وهي تظهر بوضوح ضرورة تعزيز التعاون. وفي هذه المرحلة من عملية التقارب والمساعي المشتركة، فإن مفتاح الارتباط الاستراتيجي الفعال يبدو أنه يكمن في قيام تفاعل أعمق وفي الوقت المناسب بين المنظمتين.

وينبغي استعراض الاتصالات الرسمية بين مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. ولنتذكر أن الاجتماع السنوي بين المجلسين لم يعقد هذا العام بسبب أمور شكلية. كما لا يبدو أن صيغة هذه الاجتماعات هي الأكثر ملاءمة. وبالنظر إلى حجم الهيكلين، فإن الاجتماعات ليست عملية بالدرجة المطلوبة. وثمة حاجة إلى مزيد من الأعمال التحضيرية الموضوعية ويجب أن يشمل هذا إعداد المبعوثين الخاصين والوسطاء المشتركين وغيرهم من المسؤولين الكبار الذين يعملون بشكل مباشر في المجالات الرئيسية لجدول الأعمال المشترك.

وعلى مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، نؤيد توصية الأمين العام التي تستهدف إنشاء آلية رسمية للتشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك وكذلك التوصية بإنشاء فريق على مستوى وكيل الأمين العام ومفوض الاتحاد الأفريقي.

ومنذ تأسيس هذه المنظمة، هناك اعتراف في الفصل الثامن من الميثاق بدور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وبسبب المزايا النسبية الواضحة للمنظمات الإقليمية، فإنها يمكن أن تكون في وضع أفضل للتصرف في لحظات الأزمة. وذلك هو ما فعله الاتحاد الأفريقي بالضبط في مناسبات كثيرة، بما في ذلك في الصومال ودارفور مؤخرا.

غير أن الإسهام الأهم للمنظمات الإقليمية في السلام والأمن الدوليين، والذي يتجاوز الاستجابة للأزمات، يتمثل في دورها باعتبارها آليات للأمن الجماعي. وقد شدد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

(S/PRST/2008/43) على العلاقة بين الأمن الجماعي ونزع السلاح وتطور الشعوب. والمهمة الرئيسية للمنظمات الإقليمية هي توفير ضمانات أمنية حقيقية لأعضائها، تتيح لهم تخصيص مواردهم للتنمية بدلا من تحويل الموارد إلى سباقات التسلح.

وتلك المسألة ذات أهمية خاصة لأفريقيا حيث أن كل سنت ينفق على الأسلحة من الأفضل استخدامه في التعليم والرعاية الصحية أو غيرهما من المجالات التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. ويجب على الاتحاد الأفريقي تعزيز جهوده لتدعيم الأمن الجماعي في القارة بقوة. والحالات بين تشاد والسودان وبين جيبوتي وإريتريا وبين إثيوبيا وإريتريا تستدعي أن يبذل الاتحاد الأفريقي جهودا إضافية لزيادة فعاليته في الحفاظ على السلام والأمن. وهناك أيضا فرص لتعزيز التزامات الاتحاد الأفريقي بالتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لدول أفريقيا.

ختاما، أعرب عن تقديري لوفد أوغندا لإعداده البيان الرئاسي الذي سنعتمده في ختام هذه المناقشة. وبلدي يؤيد هذا البيان تماما.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أريد أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا على إحاطته الإعلامية اليوم ووكيل الأمين العام ملكورا على حضورها والسيد أنطونيو على عرض آراء الاتحاد الأفريقي. ونشكر أيضا السيد برودي على مشاركته اليوم.

أود أن أتوقف لحظة للإشادة بالدول الأفريقية الكثيرة التي تدعم عمليات حفظ السلام بالموارد والشرطة والقوات. فهذه الإسهامات تنقذ أرواحا في أنحاء القارة وحول العالم. ونحن هنا اليوم لتعزيز ذلك العمل الحيوي بتعميق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونقدر عمل السيد برودي والفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والأمين العام في تحديد الخطوات المقبلة الممكنة لتعزيز هذه الشراكة المهمة وتحليل هذه الخطوات بعناية.

تؤيد الولايات المتحدة تماما تعزيز الروابط الاستراتيجية بين مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن وكذلك التنسيق بشكل أكثر تنظيما بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضا بالاهتمام الذي يوليه الاتحاد الأفريقي لإعداد خريطة طريق شاملة وطويلة الأمد لبناء القدرات بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وسنستمر في دعم جهود تعزيز قدرة الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي على التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها ودعم استمرارها. ونحن ملتزمون بالمساعدة على بناء قدرة جميع الدول الأفريقية على كفالة السلام من خلال الوساطة وإدارة الأزمات وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع وبناء قدرات منع الصراعات داخل المؤسسات المدنية والمجتمع المدني.

تشيد الولايات المتحدة بإسهامات الدول الأفريقية في السلام والأمن. وينشر ما يزيد على ٧٠ في المائة من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة حاليا في بعثات في أفريقيا. ونلاحظ أن الدول الأفريقية تسهم بنسبة ٤٣ في المائة تقريبا من القوات في بعثات الأمم المتحدة في القارة، ونقدر عملية الانتشار المهمة لما يزيد على ١٠٠ ٥ من أفراد الاتحاد الأفريقي في الصومال والعمل الحاسم الأهمية الذي تضطلع به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

كما أكد الرئيس أوباما خلال اجتماعه مع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الشهر الماضي، فإن الولايات المتحدة تؤدي دورها في تحسين عمليات حفظ السلام في أنحاء القارة وحول العالم. ونحن نتشاور عن كثب أكبر وبانتظام أكثر من ذي قبل مع البلدان الرئيسية المساهمة

بقوات وبأفراد شرطة وكذلك مع شركاء حفظ السلام الآخرين. ونسعى إلى ولايات يقابلها ما يكافئها من قدرة بعثاتها لحفظ السلام ومواردها. ونكثف الجهود للوساطة في الصراعات ولإحياء عمليات السلام المتداعية. ونساعد الأمم المتحدة على تعبئة الأصول التي تشتد إليها الحاجة، بما في ذلك الوحدات الطبية والهندسية ووحدات النقل، ونكرس اهتماما أكبر لأنشطة بناء السلام ليتسنى للحكومات تمكين حفظة السلام من الخروج بشكل مسؤول عند إنجاز عملهم.

ونقر في كل هذا بالحاجة إلى توفير تمويل آمن ومستقر لجهود الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. والولايات المتحدة أحد المساهمين الثنائيين الرئيسيين في عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام وفي مبادرات تدريب القوات وتجهيزها وستبقى كذلك. ونؤيد استخدام صندوق استئماني متعدد المانحين. كما أيدنا، على نحو استثنائي، استخدام الأنصبة المقررة في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. غير أنه يجب علينا أن نؤكد أنه أمكن اتخاذ ذلك القرار بسبب الظروف الفريدة للصومال فحسب، وأن الولايات المتحدة غير قادرة على تقديم التزام عام بدعم ترتيبات من هذا القبيل في العمليات المستقبلية.

ولإظهار جدية الهدف لدينا بوضوح، سأشير فحسب إلى عدد قليل من استثماراتنا في حفظ السلام في أفريقيا منذ آخر مرة ناقشنا هذا الموضوع في آذار/مارس.

ومن خلال عمليات الطوارئ في أفريقيا وبرنامج التدريب على المساعدة، دربت الولايات المتحدة ما يزيد على ٢٨ كتيبة من ١٥ بلدا أفريقيا، بغية إعداد ما يفوق ٢٣ ٠٠٠ من حفظة السلام لنشرهم. ووفرنا أعتدة كثيرة للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات، بما في ذلك أعتدة قيمتها قرابة ٢٠ مليون دولار للكتائب البوروندية والأوغندية العاملة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ووفرنا مبلغا آخر قدره ٢٠ مليون دولار ثمن ٧٢ مركبة مصفحة تمس الحاجة إليها. وحكومة الولايات المتحدة عمدت كذلك إلى تدريب وتجهيز ونقل عدة كتائب جوا للعمل في دارفور. ونواصل دعم وجود مستشارين للسلم والأمن في كل من وحدة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية للتخطيط والإدارة، ومقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إن هذه الإسهامات دلالة على التزامنا بتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام، لكننا ندرك أن هناك المزيد من العمل للقيام به. فالتحدي كبير، لذلك نشجع مانحين آخرين على توفير الدعم المالي لحفظ السلام الأفريقي بشكل ثنائي، عن طريق صناديق استئمانية متعددة المانحين أو عن طريق آليات أخرى.

لقد أحطنا علما بعناية لدعوة الأمين العام إلى المانحين بالتنسيق الأوثق والتوفيق بين المتطلبات الإدارية للإبلاغ والمحاسبة.

ومن مصلحة جميع الدول تحسين كفاءة وفعالية حفظ السلام الأفريقي. ونعتقد أنه من خلال تنسيق الجهود بين الدول الأفريقية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، يمكننا إحراز تقدم حقيقي. وتبقى الولايات المتحدة ثابتة في التزامها بتعزيز حفظ السلام في جميع أنحاء أفريقيا وحول العالم. ويسعدنا أن نؤيد بيان الرئيس الذي سيصدر اليوم.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام آلان لوروا على عرض تقرير الأمين العام (S/2009/470). وإنني أنوه بوجود وكيل الأمين العام سوزانا ملكورا. واسمحوا لي أيضا أن أشكر ممثل الاتحاد الأفريقي، السيد تيتي أنطونيو، على بيانه، وأن أشكر سعادة رومانو برودي على كلماته الحصيفة وعلى قيادته الرائعة

إزاء ضـرورة بنـاء علاقـة اسـتراتيجية بـين الاتحـاد الأفريقـي والأمم المتحدة.

إن هـذه المناقشة تـوفر للمجلس وللأعضاء الآخـرين في الأمـم المتحـدة الفرصـة للتركيـز علـى الـسلم والأمـن في أفريقيا عموما، وعلى دعـم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة خصوصا.

ونحـن نـشيد بـالفريق الـذي قـاده الـسيد بـرودي علـى تقريـره (S/2008/813) الـذي تـضمن عـددا مـن التوصـيات الرئيـسية إزاء كيفيـة زيـادة تعزيـز التعـاون الاسـتراتيجي بـين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحـدة. وكـان ذلـك التقرير إسـهاما هاما حيـال كـل الجهـود لتعزيـز قـدرة الاتحـاد الأفريقـي علـى الاضطلاع بعمليات حفظ السلام.

ونــذكر أنــه بعــد مناقــشة تقريــر بــرودي (انظــر S/PV.6092 و 6092 الاستئناف ١)، طلـب مجلـس الأمـن إلى الأمين العام أن يقدم تقييما عن التوصيات الـواردة فيـه. ونحـن على اقتناع بأن الأمين العام قدم تقييما عقلانيـا عـن توصـيات الفريـق، ووفـر للمجلـس أساسـا صـلبا للانطـلاق بالعمليـة إلى الأمام.

والمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الـدوليين ملقـاة علـى عـاتق مجلـس الأمـن. بيـد أن حفـظ الـسلام أخـذ يصبح بصورة متزايدة مسؤولية متشاطرة حيث للأمم المتحـدة والمنظمـات الإقليميـة ودون الإقليميـة والمجتمـع الـدولي بنطاقـه الأوسع دور فيها. والعملية المختلطة للاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقـي في الـصومال مثـالان جيدان على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

لقــد أظهــر الاتحــاد الأفريقــي تــصميمه علــى منــع الصراعات والوساطة بشأنها وحلها في أفريقيا. إنه يعمل على إنشاء بنيان للسلم والأمن الشاملين، بما في ذلك قوة احتياطيـة أفريقيـة ونظام للإنـذار المبكـر. ويـبرز الاتحاد الأفريقـي أيـضا حاجة دوله الأعضاء إلى التقيد بالدساتير، والحكم الـديمقراطي وحكم القانون.

إن الاتحـاد الأفريقـي ومنظماتـه دون الإقليميـة، مـن قبيل جماعة شـرق أفريقيـا، والجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا، والهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنميـة، والجماعـة الإنمائيـة للجنـوب الأفريقـي، لديـه قـدرة كـبيرة يـدلل عليهـا التــصدي للــصراعات في مختلــف البلــدان. وبانــت الملكيــة الأفريقيـة مـن خـلال الإسـهام بقـوات، والـسوقيات، والقيـادة السياسية والأموال، وفقا لقدرة الدول الأعضاء.

وترحـب أوغنـدا بـالجهود الجاريـة لتعزيـز التعـاون بـين الأمــم المتحــدة والاتحــاد الأفريقــي. ونــشيد بــالأمين العــام وموظفيـه، وأيـضا بـرئيس مفوضـية الاتحـاد الأفريقـي، علـى الجهـود الجاريـة لتعزيـز علاقـات أقـوى بـين الاتحـاد الأفريقـي والأمــم المتحــدة. ونحــن مقتنعــون بــأن بنــاء علاقــة أكثــر اسـتراتيجية وفعاليـة سيعود بالفائـدة المـشتركة علـى جهودنـا الجماعيـة لتحقيـق الـسلام والاسـتقرار والتنميـة. ويـود وفـدي أن يركـز على ثلاثة عناصر أساسية نعتبرها هامـة لنجـاح هـذه الشراكة الاستراتيجية.

أولا، عنـدما ينـشر الاتحـاد الأفريقـي عمليـات لحفـظ الـسلام، يكـون يـسهم في صـون الـسلم والأمـن الـدوليين. إن لديه مزايا القرب الجغرافي والقدرة على التعبئة والاستجابة بسرعة. بيد أن الاتحاد الأفريقي يفتقر غالبـا إلى المـوارد الماليـة ليفعل ذلك. ومجلس الأمن، في قـراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، أقـر بالحاجـة إلى تعزيـز القـدرة علـى التنبـؤ، والاسـتدامة والمرونـة لتمويـل المنظمـات الإقليميـة عنـدما تـضطلع بعمليـات لحفـظ السلام بموجب ولاية من مجلس الأمن.

وتوقـع الاتحـاد الأفريقـي أن يلتـزم مجلـس الأمـن هـذه المرة التزاما راسخا في هذا الصدد. وفريق الاتحـاد الأفريقـي – الأمم المتحدة أصدر توصية قاطعة بـالنظر في اسـتعمال أنـصبة

مقررة لعمليات محددة لحفظ السلام وفقا لكل حالة بمفردها، وذلك لفترة ستة أشهر بغية تيسير التحول إلى بعثة للأمم المتحدة. ولقيت تلك التوصية أيضا تقييما إيجابيا من الأمين العام في تقريره.

وأقر الفريق والأمين العام كلاهما كذلك بأن التبرعات لا يتعذر التنبؤ بها فحسب، وإنما غير مستدامة أيضا. والمثال الذي يدلل على ذلك التعهدات التي قطعت لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال نيسان/أبريل والتي بلغت ٢٣٠ مليون دولار؛ حتى الآن لم يعط منها سوى جزء بسيط. ومع ذلك، قوات البعثة موجودة على الأرض في الصومال، تتحمل أخطارا جمة، وتبذل في بعض الأحيان منتهى التضحيات بالنيابة عن المنطقة والمجتمع الدولي. ورزمة الدعم التي أُذن بها للبعثة كانت إذاً إسهاما مرحبا به وكبيرا.

وبعد عدة أشهر من المداولات حول المسألة الهامة المتمثلة في تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، ليس كافيا مجرد أن يبقي المجلس جميع الخيارات قيد النظر. من المهم أن ندرك أن عدم وجود قدرة فعالة للأمم المتحدة على حفظ السلام في أي مكان في العالم يقوّض بشكل كبير مصداقية الأمم المتحدة في أعين السكان.

ثانيا، من الضروري زيادة تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمنع الصراعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. كما ندعو إلى تعزيز التفاعل والتنسيق والتشاور بصورة منتظمة بين الأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأفريقي في المسائل محل الاهتمام المتبادل.

ثالثا، من الضروري تعزيز القدرة المؤسسية للاتحاد الأفريقي لضمان تخطيط عمليات حفظ السلام وإدارتها ووزعها بشكل فعال. ونشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع إطار شامل وطويل الأجل لبناء القدرات، بالتشاور مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن حفظ السلام أداة أساسية لا غنى عنها للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وسيزداد تعزيز فعاليتها عن طريق التعاون والتنسيق الوثيقين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولذلك، تدرك أوغندا أن هذه المناقشة جزء من عملية تُتخذ فيها الإجراءات والقرارات لتحسين دعم وتيسير عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي.

لقد آن الأوان لكي يتخذ المجلس إجراء حاسما ويلتزم باتباع سبل عملية لتقديم الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي لدى اضطلاعه بعمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. وأود مرة أخرى أن أشيد بالمجلس المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وبالأمين العام على تقريريهما. وأخيرا أشكر الوفود على مساهماتها في وضع مشروع البيان الرئاسي بوصفه ثمرة مداولاتنا.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للمساهمات الهامة التي قدمها اليوم في مناقشتنا وكيل الأمين العام السيد ألان لوروا، والسفير تيتي أنطونيو، والرئيس رومانو برودي. كما أعرب عن تقديري لحضور وكيل الأمين العام السيدة مالكورا هنا اليوم.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر للأمين العام على تقريره (S/2009/470) بشأن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. وتؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق في جلستنا هذه، ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

منذ أوائل هذا العام، يقوم الأمين العام بدراسة المسائل الرئيسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويضطلع المجلس بذلك استجابة للطلب المتزايد على الكثير من أنشطة حفظ السلام المعقدة والنهج الجديد المطلوب لاحقا للتنفيذ الناجح لهذه الأنشطة. ويوفر لنا تقرير الأمين العام، المقدم لمتابعة أعمال المجلس المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (انظر S/2008/813)، مساهمة أخرى هامة في مناقشتنا لهذه المسألة المهمة للغاية. ويركّز التقرير بحق على مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتحظى الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بحفظ السلام بأهمية كبيرة للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، فإن للتعاون والتنسيق الوثيقين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أهمية حيوية لحل الصراعات ومنعها، والإنذار المبكر، والوساطة في القارة الأفريقية. وترحب النمسا بقوة بالدور المتزايد الأهمية الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

وإن توسيع القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي في عمليات حفظ السلام أمر ضروري إذا أردنا أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور أكثر أهمية في الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا. وقد قدم الأمين العام عدة مقترحات بشأن كيفية معالجة هذه المسألة، بما في ذلك وضع خطة شاملة وخارطة طريق لبناء القدرات بواسطة الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الصلة. وترحب النمسا بهذه التوصية وتعتقد أنه من الضروري النظر في تنفيذها في ضوء الجهود المتواصلة المبذولة في بناء القدرات، بدعم من الاتحاد الأوروبي والجهات الدولية الفاعلة الأخرى بهدف ضمان ملكية الاتحاد الأفريقي للعملية والتعاون الوثيق بين جميع الأنشطة والجهات الفاعلة ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد أيضا بمفوضية الاتحاد الأفريقي الحالية على روح القيادة التي تبديها في تعزيز القدرات الأفريقية، وندعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم دعمها الكامل لهذه الجهود. ونأمل أن يتم اتخاذ قرارات هامة وشجاعة في المستقبل القريب.

وفي رأينا أن الشراكة فيما بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مفيدة للغاية في إدارة الأزمة في القارة الأفريقية. إن مرفق إحلال السلام في أفريقيا، وكذلك التنسيق والتعاون الوثيقين فيما بين المنظمات الثلاث في حالات معينة لحفظ السلام – من قبيل تلك التي مرت بنا في حالة الانتقال من العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد – تبين أن هذه الشراكة الثلاثية مفيدة للجميع.

كما يحدد الأمين العام في تقريره السبل المحتملة لتقديم الدعم لبعثات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموجب تفويض من الأمم المتحدة. وكما قلت في مناسبة سابقة ناقشنا فيها هذه المسألة، ترحب النمسا بحرارة بالدور القوي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في منع الصراعات وحلها في أفريقيا. ولذلك نعتقد أن جميع الخيارات – وأؤكد عليها جميعا – التي حددها الأمين العام في تقريره، والتي تهدف إلى دعم بعثات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموجب تفويض من الأمم المتحدة، ينبغي مواصلة النظر فيها بجدية وبموضوعية. لقد استمعت باهتمام كبير إلى ما قاله للتو زميلي الممثل الدائم لأوغندا بشأن هذا الموضوع.

كما تحظى بالأهمية مسألة إنشاء آليات مناسبة للمساءلة لمختلف أنشطة الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي. ونتفق مع التقييم الذي قدمه الأمين العام بأنه ينبغي للمانحين

وجميع أصحاب المصلحة الآخرين أن يعملوا على مواءمة معايير تقديم التقارير والمساءلة التي يضعونها للتخفيف من العبء الذي تلقيه المتطلبات العديدة القائمة على عاتق الاتحاد الأفريقي.

وتعتقد النمسا أن لاستخدام الدروس المستفادة أهمية كبيرة للتعاون في المستقبل بين المنظمات، ويمكّنها من تحديد التدابير اللازمة لزيادة تحسين تعاونها. ونرحب بفكرة استخلاص هذه الدروس، ونعتقد أنه ينبغي أن تضطلع بهذه الممارسة جميع الأطراف المشاركة من أجل الاستفادة من المزايا النسبية والرؤى الخاصة بكل منها.

وتعرب النمسا عن اقتناعها بأنه ينبغي، في الطريق الذي نسلكه، أن تشكّل المسائل المهمة الشاملة من قبيل احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان – ولا سيما حقوق النساء والأطفال في الصراعات المسلحة – وحماية المدنيين، جزءا لا يتجزأ من نهجنا. كما نعتقد أنه من الضروري أن نأخذ آراء وشواغل البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة في اعتبارنا.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل لمشروع البيان الرئاسي، وأن أشكر أوغندا على صياغته وعلى الوصول بالمفاوضات إلى نهاية ناجحة.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد ألان لوروا، على ملاحظاته القيّمة، ولوكيل الأمين العام، السيدة سوزانا مالكورا، على حضورها معنا اليوم. وأشكر بصفة خاصة السيد رومانو برودي على مساهمته وعلى كل ما بذله من مساع، والسيد تيتي أنطونيو على مساهمته في أعمالنا اليوم.

وتؤيد كرواتيا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من اليوم ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد قرأنا بمزيد من الاهتمام تقرير الأمين العام (S/2009/470) عن السبل العملية لتوفير الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي في اضطلاعه بعمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة، بما في ذلك تقييمه المفصّل للتوصيات الواردة في التقرير (S/2008/813) للمجلس المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنشأ بموجب القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨).

وإدراكا للمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، تؤيد كرواتيا المشاركة المتزايدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع الصراعات وحفظ السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد انتهاء الصراعات، تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

في ذلك السياق، ندعم أيضا إقامة شراكة استراتيجية فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن تعزيز آليات التنسيق والتشاور بين المنظمتين على جميع المستويات في من أجل تحقيق أقصى استفادة من مزاياهما ذات الصلة وفي الوقت نفسه، تفادي التعارض بين أهدافهما. وأود أن أشير إلى أن الاجتماع الثالث بين أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي خلال زيارة المجلس إلى أفريقيا في أيار/مايو الماضي يشكل خطوة في ذلك الاتجاه. في ذلك الصدد، نرحب بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المناط بها استعراض المسائل الاستراتيجية والتشغيلية العاجلة والطويلة الأجل.

إن عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي قد أظهرت بوضوح حتى الآن القيمة الاستثنائية للاستجابة السريعة من الأطراف الفاعلة الإقليمية، فضلا عن فوائد الملكية الوطنية والمحلية لمثل هذه الأعمال. في هذا الصدد، نرحب بقرار الاتحاد الأفريقي زيادة التحويل القانوني من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي إلى صندوق السلام من ٦ في المائة إلى ١٢ في المائة.

علاوة على ذلك، نحيي كل الدول الأفريقية التي ساهمت حتى الآن ودعمت قوات عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ونحيي أوغندا وبوروندي، على وجه الخصوص، لمشاركتهما غير العادية وتضحياتهما في الصومال. من ناحية أخرى، ومما يدعو إلى القلق البالغ قطعا أن بعض العمليات المضطلع بها قد قيدها على نحو خطير الافتقار إلى القدرات العسكرية أو عدم كفاية الموارد وضعف القدرة المؤسسية.

تتشاطر كرواتيا الرأي القائل بأن حفظ السلام ليس الطريقة الوحيدة لمعالجة كل صراع، وبأن السلام والاستقرار في أفريقيا – وكذلك في مناطق عديدة أخرى مضطربة من العالم – لا يمكن أن يتحققا بالوسائل العسكرية وحدها. ونحن نشجع بقوة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن عدد من مبادرات بناء القدرات بموجب البرنامج العشري المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء القدرات لعام ٢٠٠٦، في المجالات ذات الصلة مثل منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر وتسوية الصراعات والوساطة. ونرى أنه يجب على استراتيجية تنمية القدرات التطلعية الربط بين الموارد المتاحة للأمم المتحدة وموارد الشركاء الآخرين في الميدان. كما نؤيد بقوة الجهود الجارية لتعزيز بنيان السلام والأمن الأفريقي وكذلك تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية، الأمر الذي سيمثل قطعا إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا.

ندعو الاتحاد الأفريقي إلى إجراء المزيد من الجهود المكثفة من أجل تعزيز قدراته على تخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها، وكذلك لوضع خريطة طريق طويلة الأمد لبناء القدرات بالتعاون مع شركائه الدوليين. وفي الوقت نفسه، نرى أن هناك حاجة ماسة لتحسين التنسيق بين الجهات المانحة التي ترعى الكثير من المبادرات والإسهامات الأخرى التي تستهدف مجالي السلام والأمن – إذ يبلغ عددها أكثر من ١٣٠، كما يخبرنا تقرير برودي (S/2008/813). وهذا من شأنه أن يخفف إلى حد معين من العبء الملقى على كاهل القدرات الإدارية للاتحاد الأفريقي في الميدان التي لم تتطور تماما والتي غالبا ما تتعثر بسبب الالتزامات المترتبة عن تقديم التقارير إلى الجهات المانحة ومراجعة الحسابات من جهات متعددة. وفي ذلك السياق، نرحب بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع إطار إداري ومالي موائم يمكنه تعزيز التمويل استنادا إلى عدد محدود من البرامج الموضوعية وشكل واحد لإعداد التقارير المالية من أجل زيادة إشراك الجهات المانحة الحالية وجذب مانحين جدد، بما في ذلك من القطاع الخاص.

تعتقد كرواتيا أن مسألة تمويل عمليات حفظ السلام الإقليمي ما زالت محورية في تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونتشاطر فهما مشتركا هو أن التمويل المضمون والمتواصل والمرن لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي هو هام للغاية. ونتطلع إلى مواصلة النظر في جميع الخيارات المبينة في تقرير الأمين العام، وفي الوقت نفسه مراعاة القواعد والممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة.

ونلاحظ أيضا باهتمام كبير الفكرة القائلة بأن يُنشأ، ضمن إطار صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام ووفقا لمبادئ المساءلة المالية، صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة من أجل تحقيق أقصى فعالية للتبرعات وتوفير الموارد اللازمة المضمونة والمتواصلة والمرنة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل لمبدأ الملكية الأفريقية بوصفها عاملا حاسما، ليس لاتخاذ إجراءات فعالة في ميدان السلام والأمن في أفريقيا فحسب، وإنما من أجل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية أيضا. في ذلك السياق، ينبغي لإقامة الشراكات القوية مع المجتمع الدولي أن تكون أداة لتعزيز الملكية وإعادة تأكيدها.

في الختام، أود أن أعرب عن تأييدي الكامل لمشروع البيان الرئاسي، وأن أشكر الوفد الأوغندي على إعداده.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2009/470). أود أيضا أن أرحب بمشاركة سعادة السيد رومانو برودي، ممثل الاتحاد الأفريقي، وبطبيعة الحال، وكيل الأمين العام مالكورا.

أولا وقبل كل شيء، لن يعم السلام والأمن في العالم دون تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. ولذلك ترحب اليابان بالفرصة لمناقشة كيفية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

نحن ممتنون لتقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2008/813) وتقرير الأمين العام اللذين يوفران معا أساسا سليما لنظرنا في الموضوع. وأود أن أؤكد أنه لكي يتحقق السلام والأمن في أفريقيا يجب علينا معالجة السلام والتنمية بطريقة متكاملة. ولن يمكن تحقيق السلام والتنمية بدون تأمين الأمن وسبل العيش والكرامة للناس الذين يعيشون في حالات الصراع. وينبغي للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين أن تكون مصحوبة بالإجراءات المناسبة لصالح التنمية. وانطلاقا من ذلك المبدأ، تستمر اليابان في دعم جهود البلدان الأفريقية من أجل توطيد السلام وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، التي كانت ناجحة جدا.

إن أكثر من ٠٠٠ ٦٨ رجل وامرأة بالزي العسكري منتشرون حاليا في عمليات حفظ السلام ويعملون في جميع أنحاء أفريقيا. نحن ممتنون كثيرا لهم. ونظرا لضخامة هذا الرقم، فإن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر لا غنى عنه في كل مرحلة – من حل الصراع إلى حفظ السلام وبناء السلام. وتشمل ولايات عمليات حفظ السلام على نحو متزايد أنشطة مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. ويمكن أن تتزامن طائفة واسعة من أنشطة بناء السلام، التي تخرج عن نطاق عمليات حفظ السلام، بشكل وثيق مع العمليات. كما أن جهود بناء السلام الفعالة عامل مهم في تخطيط استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام.

أود الآن أن أنتقل إلى مسائل الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبناء القدرات وتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي. أولا، يجب علينا مواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على جميع المستويات – على مستوى المجلس وبين الأمانة العامة واللجنة – لأنه من المفيد للمنظمتين تبادل المعلومات والتشاور والتنسيق عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على أحدهما. إن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضروري من أجل مرحلة التخطيط والإدارة لعمليات حفظ السلام. في هذا الصدد، أود أن أحث الأمانة العامة على استعراض تواجد مختلف كيانات الأمم المتحدة في مكتبها في أديس أبابا والتخفيف منه وجعله أكثر فعالية من حيث التكلفة، لتحقيق الغرض من تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، أود أن أتناول مسألتي الملكية والقدرة. ينبغي الإشادة كثيرا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية من أجل القيام بعمليات حفظ السلام. ولكن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه بحفظة السلام فحسب. فالعملية السياسية وعملية السلام أساسيتان لتعزيز السلام وتوطيده. إن العمليات السياسية الأكثر فعالية تولد من رحم المبادرات التي يطلقها الزعماء الأفارقة أنفسهم. لذلك نرحب بالجهود السياسية للبلدان الأفريقية، من خلال الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لتسوية الصراعات مع إحساس قوي بالملكية. نرحب بقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الطلب إلى لجنة الاتحاد الأفريقي اتخاذ الخطوات التحضيرية لزيادة التحويلات القانونية لميزانية الاتحاد الأفريقي إلى صندوق السلام من ٦ في المائة إلى ١٢ في المائة. كما ترحب اليابان وتؤيد فريق حكماء الاتحاد الأفريقي الذي يؤدي دورا مهما في الوساطة وتسوية الصراعات في المنطقة.

أما بخصوص بناء القدرات، فلا بد من تقديم الدعم لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية المساهمة بقوات. واليابان ملتزمة بالمساعدة في بناء قدرات الهيكل الأفريقي للسلام والأمن من خلال صندوق السلام. ونسهم أيضا في بناء القدرات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك بدعم مراكز التدريب على عمليات حفظ السلام في مصر وغانا وكينيا ومالي وجنوب أفريقيا وفي أماكن أخرى كثيرة. ومن المهم كذلك دعم برنامج الاتحاد الأفريقي لبناء القدرات ومدته عشرة أعوام حيث أنه سيجري تقييم البرنامج في نهاية هذا العام. وآمل في أن يسهم هذا التقييم في تحسين التنفيذ مستقبلا.

ثالثا، بخصوص الجوانب المالية لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، أود أن أشير إلى النقاط العامة التالية في هذه المرحلة. أولا، يتطلب بدء عمليات لحفظ السلام أفرادا مؤهلين جيدا وتدريبا ومعدات ونقلا ودعما لوجستيا وموارد مالية. ونفهم الرغبة في تأمين موارد مستقرة لتلك الأغراض. ثانيا، تتلقى عمليات حفظ السلام التي يأذن ويضطلع بها الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية دعما من ميزانية الاتحاد الأفريقي ومن التبرعات. ثالثا، المسألة الرئيسية هي عمليات حفظ السلام التي ينظمها الاتحاد الأفريقي ويضطلع بها ولكنها مأذون بها من قبل مجلس الأمن أيضا. وهذه العمليات تمولها أيضا ميزانية الاتحاد الأفريقي والتبرعات. واليابان، من جانبها، تسهم بنشاط في عمليات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ١١ مليون دولار لدعم أنشطة الاتحاد الأفريقي في السودان و ٩ ملايين دولار للصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك تقديم الدعم لأنشطة أخرى.

من المهم أن ينفذ جميع المانحين تعهداتهم مبكرا وأن يرصدوا وينسقوا أنشطتهم مع المانحين الآخرين. وهذه الممارسة مماثلة لعمليات سلام في أنحاء أخرى من العالم، مأذون بها أيضا من قبل مجلس الأمن ولكن تضطلع بها كيانات غير تابعة للأمم المتحدة. ونلاحظ الحالات الأخيرة لاستخدام أنصبة الأمم المتحدة المقررة لمجموعات تدابير الدعم التابعة للأمم المتحدة في دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام – بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – سواء عندما يتعلق الأمر بمرحلة بدء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، كما هو الحال في بعثة السودان، أو عندما يكون جزءا أساسيا لا يتجزأ من عملية تحول إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، كما هو الحال في بعثة الصومال.

ليتسنى استخدام ميزانية الأمم المتحدة، يجب اتباع القواعد والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة. وميثاق الأمم المتحدة يقرر بوضوح أن الأعضاء سيتحملون جميع نفقات الأمم المتحدة من خلال الأنصبة المقررة. وهذه قاعدة أساسية

للمنظمة، يجب أخذها في الحسبان عند النظر في الخيارات الواردة في تقرير الأمين العام.

وختاما، فإن مسألة السلام والأمن في أفريقيا تحفها تحديات كثيرة. غير أن اليابان يحدوها الأمل في أن تتمكن البلدان الأفريقية من إيجاد السبيل نحو مستقبل مشرق ونحن مصممون على مواصلة الإسهام في تلك العملية.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي وكيل الأمين العام آلان لوروا على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2009/470) ونحن ممتنون للتحليل والتوصيات التي يتضمنها. ونقدر أيضا حضور وكيل الأمين العام سوزانا ملكورا ونشكر السيد تيتي أنطونيو على رسالته التي نقلها من البعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. ونأسف أيضا بشدة لأن أيا من أعضاء وفد السيد برودي لم يكلف نفسه عناء البقاء في القاعة لسماع مناقشة المجلس.

عملا بأحكام المادة ٥٢ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أعاد مجلس الأمن مرارا التأكيد على أهمية بناء قدرات الاتحاد الأفريقي على صون السلام والأمن في أفريقيا بالتنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة. غير أن من الواضح أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا لتحسين وضع الاتحاد الأفريقي وقدرته من أجل إيجاد جسر حقيقي للتعاون والاتصال الدوليين والإقليميين بغية الاستفادة المثلى من الاهتمام الجماعي بالتحديات التي تواجه القارة الأفريقية في ضوء تعدد الصراعات في جدول الأعمال وحقيقة أنها تشكل جزءا كبيرا من جدول الأعمال ذاك.

يعتقد وفد بلدي أنه لتعزيز بناء السلام وحفظ السلام في أفريقيا يجب التعامل على نحو متزامن مع أربعة مجالات رئيسية شديدة الترابط: حل الصراعات والذي يعني إرساء السلام؛ والتنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات؛ واحترام حقوق الإنسان؛ ومنع الصراعات استنادا إلى الاهتمام بأسباب الصراع والقضاء عليها. ولا يمكن أن تكون أي من هذه المهام عوضا عن الأخرى. وفي حالات كثيرة، يكمن التحدي الذي يشكله حجم المهمة في التصدي لهذه المهام الأربع الجسام على نحو متزامن.

نشيد بتصميم الأمم المتحدة على المضي قدما في تلك المجالات ونقر باستعداد الاتحاد الأفريقي المعلن لنشر بعثات للوساطة وحفظ السلام على وجه السرعة بدعم من المنظمات دون الإقليمية من أجل منع تصاعد الصراعات. غير أننا نقر أيضا بأن القيود المادية واللوجستية التي يواجهها الاتحاد الأفريقي تقلل من نطاق هذه الأهداف.

من الضروري، ويجب علينا توخي الصراحة بشأن هذه النقطة – أن نشجع المزيد من الاتساق داخل مجلس الأمن بغية تحقيق تنسيق أكبر عندما تتخذ مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة قرارات مشتركة. وفي هذا الصدد، نؤيد توصية الأمين العام بتعزيز العلاقات بين مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مجالات الوساطة وحفظ السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن ممثلين للهيئتين تعهدوا لنا، في سياق زيارة مجلس الأمن إلى أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٩، بإجراء مشاورات بشأن سبل ووسائل تعزيز التعاون والشراكة.

من الواضح أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله وفقا لذلك. ومن الواضح أن هذه العلاقة ستؤدي إلى تفاهم أكبر وإلى نُهج واضحة وشاملة في حالات محددة مثل الأزمات في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وإذا لم يحدث هذا، فإن ثمة خطرا من ألا نتمكن من تحسين التنسيق وألا يتبقى لنا سوى نوايانا الطيبة.

نرحب أيضا بالتوصيات الداعية إلى إنشاء آلية منظمة للتشاور وتبادل المعلومات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك

للهيئتين لبحث المسائل الاستراتيجية الطويلة الأجل والأمور التشغيلية الحالية. ومن شأن ذلك المساعدة أيضا في تنفيذ برنامج بناء القدرات الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦ ومدته عشر سنوات باعتباره إطارا عاما لدعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن الدوليين.

كما ينتظر وفد بلدي الاقتراح الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن إعادة هيكلة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن على الأرض، بما في ذلك اقتراح تدابير أخرى بهدف تحقيق المزيد من التكامل والترشيد في وجود الأمانة العامة في أديس أبابا.

تتفق المكسيك مع الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة برئاسة رومانو برودي في أن نجاح أي عملية لحفظ السلام لا يتطلب مجرد ولاية واضحة ولكن أيضا الدعم والموارد اللازمة للوفاء بالولاية. ولذلك السبب، نفهم أن وجود آليات تمويل مستدامة ومرنة ويمكن التنبؤ بها يشكل متطلبا ذا أولوية. وفي هذا السياق، نشيد بجهود الأمين العام الخاصة باقتراح خيارات تمويلية ممكنة لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمعتمدة من قبل الأمم المتحدة لفترة ستة أشهر واستنادا إلى حالات ملموسة.

ونعتقد أن من المهم إجراء تحليل متعمق لآليات التمويل الخمس المقترحة استنادا إلى كفاءة وتجربة بعثة الأمم المتحدة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة المختلطة في دارفور. وينبغي لنا أن ننظر أيضا في التقرير الذي سيقدمه الاتحاد الأفريقي عن تحديد أولويات بناء القدرات فيما يتعلق بسوقيات عمليات حفظ السلام وإدارتها والإشراف عليها، والذي سيكون بمثابة إطار عمل لتوجيه برامج المساعدة وآليات التمويل.

ونرحب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة حول تعزيز دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في القارة في صون السلم والأمن. ونرحب كذلك بتنفيذ استراتيجيات المنع والإنذار المبكر وحل الصراع والوساطة. وفي هذا الصدد نقدر تقديرا مخلصا جهود البلدان الأفريقية التي تقدم المفارز لعمليات حفظ السلام داخل المنطقة وخارجها، بما في ذلك في قارات أخرى.

أخيرا، نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد أوغندا والذي سيعتمد فيما بعد كحصيلة لمناقشة اليوم. ونتفق على أن عمليات حفظ السلام جزء من حل سياسي وليست بديلا عنه. ويجب اتخاذ إجراءات موازية لتعزيز ومساندة الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر والوساطة وحل الصراعات. ويجب علينا أن نركز على المجالات تلك إذا أردنا تحقيق السلام والأمن في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبلادي.

أشكر وكيل الأمين العام آلان لوروا؛ والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم بالنيابة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد رومانو برودي على مشاركتهم ومساهمتهم في عمل المجلس في اجتماع اليوم. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام ملكورا على العرض الذي قدمته اليوم، وأقدر مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مناقشة اليوم.

لئن كان مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور متزايد الأهمية في عمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. ولم تتجل هذه الحقيقة في أي مكان أكثر مما تجلت بوضوح في أفريقيا. ومن ثم فإن تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيعضد السلطة الجماعية للمجتمع الدولي

في حل الصراعات في أفريقيا ويحسّن من قدرة أفريقيا على حل الصراعات المحلية الدائرة وعلى منع نشوب الصراعات المستقبلية.

ونؤيد تأييدا تاما النهوض بالشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وعملا بالقرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) وبيانات مجلس الأمن الرئاسية ذات الصلة.

منذ اعتماد القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تحقق تقدم كبير في التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا الميدان. وإن الاتحاد الأفريقي، بفضل المزايا المقارنة والتجارب القيمة والدروس المستفادة المتجمعة لديه عبر عقود من الاضطلاع بعمليات حفظ السلام في أفريقيا، قادر على تقديم مساهمات هامة في نجاح عمليات حفظ السلام المشتركة التي تأذن بها الأمم المتحدة في القارة الأفريقية.

إن إيجاد سبل ووسائل تقديم الدعم الفعال لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي سيضفي على مهام مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين قيمة مضافة. وينبغي النهوض بمزيد من الحوار المعزز والتشاور الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عمليات صنع القرار في كل منهما، لا سيما بين مجلس الأمن ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وهذا التعاون يمكن أن يتراوح بين تحليل الصراع ووضع الاستراتيجيات والتخطيط التشغيلي لأنشطة حفظ السلام.

ونلاحظ مع التقدير أن آلية لعقد اجتماعات سنوية مشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن الأفريقي قد أُرسيت ونفذت أثناء السنوات الثلاث الماضية. وإننا نؤيد الجهود الجارية لتعزيز تبادل المعلومات والنهوض بالتعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

ولما كان الاتحاد الأفريقي يعاني من محدودية الموارد والقدرة فإنه واجه صعوبات هائلة في الاضطلاع بعمليات حفظ السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة. وينبغي تقديم مزيد من الدعم لكفالة أن يتكلل برنامج بناء القدرة العشري المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بخاتمة ناجحة. وإن الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة لبناء قوة الاحتياط الأفريقية، على الأمد الطويل، ينبغي الاعتراف بها والتشجيع عليها.

وفيما يتعلق بالمساهمات المالية، التي تظل أحد أعقد وأصعب التحديات في طريق نجاح عمليات حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإننا نحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2008/813)، وكذلك بتقييم الأمين العام لتلك التوصيات ونرى أن جميع الخيارات تستحق النظر الواجب.

وندعو جميع البلدان المانحة المقتدرة على تقديم الموارد المالية والسوقية الضرورية لتيسير تنفيذ عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد نرحب باستعداد الاتحاد الأوروبي تخصيص أموال للاتحاد الأفريقي ضمن إطار مرفق السلام الأفريقي التابع له.

أخيرا، نشاطر ملاحظة الأمين العام بأن حفظ السلام ما هو إلا جزء من حل سياسي وليس بديلا عنه. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر ومنع الصراع والوساطة. وقد بينت الدروس المستفادة من كينيا ودارفور وموريتانيا وزمبابوي ومدغشقر ومناطق ساخنة أخرى كثيرة في أفريقيا أهمية الإنذار المبكر والوساطة في منع الصراعات المحلية وحسمها.

وبمعزل عن تجميع الموارد لعمليات حفظ السلام يجب إعطاء الأولوية لتخصيص موارد كافية للتنمية

الاجتماعية – الاقتصادية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في تلك القارة لأن ذلك يشكل الطريقة الوحيدة لمنع تكرار الصراعات ولإدامة السلام والاستقرار في المناطق التي يكون فيها تحقيقهما قد تم بشق الأنفس.

أشكر وفد أوغندا على صياغة مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده في نهاية هذا الاجتماع.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي ممثل السويد الكلمة.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

الطلب العالمي على أنشطة حفظ السلام، الذي تم التشديد عليه في الورقة الغفل لمجموعة الأفق الجديد، يقتضي نهجا استراتيجيا جديدا. وإن تطوير شراكات وثيقة وفعالة بين العناصر الفاعلة الأساسية ينبغي أن يكون حجر الزاوية في هذا النهج. ونتفق مع تقييم الأمين العام في تقريره عن الدعم المقدم لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي (S/2009/470) على أن الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أصبح عاملا حاسما في حفظ السلام المعاصر.

ينبغي أن تظل الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية، موضع تطوير مستمر. وينبغي أن تبذل الجهود لزيادة كفاءة العلاقات بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن الأفريقي، وكذلك بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتدابير التي اقترحها الأمين العام حول كيفية التحرك قدما بهذه الشراكة.

في حفظ السلام ما فتئت دينامية ثلاثية تتطور بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. والدعم المقدم حاليا للصومال مثال على ذلك. فالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كلاهما يقدمان دعما كبيرا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد نشر الاتحاد الأوروبي أيضا عملية بحرية لحماية سفن برنامج الأغذية العالمي من القراصنة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لبناء القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي. وقد أوشك الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأوروبي على الانتهاء من وضع خارطة طريق لتفعيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. والأمم المتحدة مشتركة في ذلك من خلال برنامج لبناء القدرات مدته ١٠ سنوات.

وقد اقترح الأمين العام الآن عددا من المبادرات الجديدة. ومن الأفكار المفيدة إعداد خارطة طريق عامة لبناء القدرات. ويتعين ضمان ملكية الأفريقيين لناصيتها، وينبغي أن تشكل جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا للاتحاد الأفريقي. وينبغي أن تؤخذ الدروس المستفادة، في جملة أمور، من مرفق السلام في أفريقيا بعين الاعتبار في أي مبادرة جديدة لبناء القدرات.

وندرك ضرورة تعزيز عناصر الثبات والاستدامة والمرونة في تمويل العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي في إطار ولاية صادرة عن الأمم المتحدة، مع عدم استبعاد أي خيار تجري دراسته حاليا. ونعرب عن التزامنا بالتماس طرق عملية وفعالة يمكن من خلالها لشركاء الاتحاد الأفريقي الثنائيين وغيرهم من الشركاء على الصعيد الدولي أن يزيدوا دعمهم لتطوير الهيكل الأفريقي للسلام والأمن.

ويدرك الاتحاد الأوروبي سلطة مجلس الأمن والجمعية العامة للبت في الأساليب التي تتبعها الأمم المتحدة لتقديم الدعم على أساس كل حالة على حدة لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في ظل ولاية للأمم المتحدة. ويجب أن تواكب أي اقتراح الآليات المناسبة للمساءلة. وفي الوقت ذاته، ينبغي المضي في عملية بناء القدرات طويلة الأمد.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي من المشاركين بقوة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حفظ السلام. وتطور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي استجاباتهما الاستراتيجية المشتركة بصفة متزايدة. ويتحمل أعضاء الاتحاد الأوروبي نسبة ٤٠ في المائة على وجه التقريب من تكاليف عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة. والسلام والأمن جزء محوري في العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وقد أصبح مرفق السلام في أفريقيا أداة هامة لتمويل عمليات حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي. واليوم، يتحمل الاتحاد الأوروبي نحو ٤٠ في المائة من تكاليف عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وتشترك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في طموحهما إلى دعم الاتحاد الأفريقي بصفة عامة، ولا سيما في مجال حفظ السلام. وينبغي الاستمرار في تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق الدعم الذي يقدمه كل منا ضمانا للاتساق ولإيجاد مجالات تآزر إضافية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه القوي بمواصلة تطوير شراكاته مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ودعم الجهود المماثلة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولدينا إصرار على الاستمرار في مساعدة الاتحاد الأفريقي على تنمية قدراته الخاصة لإحلال السلام والاستقرار في ربوع القارة. وسيرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بزيادة الدعم المقدم لجهود الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام من جهات مانحة غير تقليدية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحتكم لي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس في هذا الشأن الهام. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام آلان لوروا على إحاطته الإعلامية، وأعرب عن تقديري لمشاركة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

وأود أيضا أن أرحب بحضور السيد رومانو برودي بيننا اليوم. ويعتمد تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (S/2009/470) بشكل فعلي على تقرير برودي ورؤيته لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأود أن أردد نداء السيد برودي بالأخذ بنهج ينظر إلى أفريقيا من منظور إقليمي، ويحلل حفظ السلام في أفريقيا ضمن سياق النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا وتعزيز البعد المتعدد الأطراف في جهودنا.

وللبرازيل التزام دائم وعميق ومتعدد الأوجه إزاء أفريقيا تمتد جذوره في صلاتنا التاريخية والثقافية والسياسية الهامة بتلك القارة. ونسعى إلى دعم جهود أفريقيا لتحقيق السلام والأمن والتنمية من خلال وسائل متباينة، بدءا من التعاون العسكري إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات. وتسهم البرازيل حاليا في خمس بعثات لحفظ السلام في أفريقيا وشاركت في بعثات كثيرة غيرها في الماضي. كما نسعى للمساهمة في بناء السلام، ولا سيما من خلال عملنا في التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

وفي الآونة الأخيرة، اشتركنا في مبادرات تتوخى توسيع نطاق تعاوننا الثنائي مع البلدان الأفريقية في هذه الأمور. ففي غينيا – بيساو، على سبيل المثال، أنشئت بعثة عسكرية برازيلية من المتوقع أن تعمل بكامل طاقتها في أوائل العام القادم، وسينصب تركيزها على التدريب. وبدأنا برنامجا من التعاون العسكري المكثف مع موزامبيق، مع التركيز تحديدا على بناء القدرات اللازمة لعمليات حفظ السلام. ويدخل في هذا الباب تدريب الضباط وتبادل الخبرات، الأمر الذي سيمكن موزامبيق في نهاية المطاف من إقامة مركز تدريب خاص بها لبناء السلام. والمشاورات جارية مع بلدان أخرى بغرض تحديد الشروط لتعزيز التعاون العسكري الثنائي.

إن حفظ السلام مسؤولية عالمية فضلا عن كونه أحد الأصول العالمية. وكما تعترف الأمم المتحدة بقدرة الاتحاد الأفريقي على تقديم مساهمة فريدة في منع نشوب الصراع وحفظ السلام في القارة، يجب عليها أن تقدم كل الدعم الضروري لتلك المساعي. والتعاون مع المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق هو أولا وقبل كل شيء إحدى الطرق التي يمكن بها للمجلس أن يمارس بشكل أفضل مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن العالميين.

وفي تقرير الأمين العام عن تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وثيقة خصبة تتضمن الكثير من المقترحات النافعة. وأثق بأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ومجلس الأمن واللجنة الخامسة ستوليه ما هو جدير به من الاهتمام الدقيق. واليوم، أود أن أعلق بإيجاز على بعض الأفكار التي يطرحها هذا التقرير.

يعرب وفدي عن تأييده لضرورة توسيع نطاق الحوار بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وجعله أكثر اتساما بالبعد المؤسسي. ويجب أن تسود هذا الحوار إرادة الإصغاء، ومن ثم السماح بالتبادل الحقيقي للآراء بهدف إيجاد أنسب الطرق للتعاون بين المنظمتين.

وترى البرازيل أيضا أن تعزيز الروابط بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي هو أمر في المقام الأول من الأهمية. ونرحب بمقترحات التقرير في هذا الصدد. ونتطلع إلى مناقشة اقتراح الأمين العام القادم في اللجنة الخامسة بإعادة تشكيل وجود الأمانة في أديس أبابا.

وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بموجب ولاية صادرة عن الأمم المتحدة، يبدو لوفدي أنه يلزم القيام بمزيد من العمل في هذا الشأن. ولا شك أن بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجالات وضع الميزانية والمحاسبة والإدارة يمثل جانبا هاما في ذلك. وينبغي للجهات المانحة أيضا أن تسعى للمواءمة بين شروطها المتعلقة بالمساءلة وأن تجعل آلياتها الخاصة بالتمويل أكثر مرونة وأطول أجلا وأكثر ثباتا.

ومن الأفكار الجديرة بالنظر الجدي إنشاء صندوق استئماني لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي رأينا أن الصندوق الاستئماني يمكن أن تترتب عليه نتيجتان قيمتان. فيمكنه، أولا، أن يجتذب عددا من المانحين التقليديين الذين يجدون من الصعب المشاركة في هذه الجهود من خلال الطريق الثنائي. وثانيا، يمكن للصندوق بفضل طابعه الخاص، أن يعين في التصدي للتحدي الخاص بتنسيق التعاون الدولي، ومن ثم أن يجعله أكثر فعالية.

وختاما، أود أن أشير إلى ضرورة أن ننظر إلى صون السلام والأمن الدوليين في أفريقيا، كما في أي مكان آخر من العالم، بوصفه عملية ليست مقصورة على حفظ السلام ولا يمكن أن تكون كذلك. فمنع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع والتنمية الاجتماعية الاقتصادية

القوية عوامل هامة لصون الاستقرار السياسي وتوطيده. وينبغي على مجلس الأمن والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة والحكومات الوطنية والأمانة العامة أن تضاعف جهودها للعمل معا، مسترشدة بمبدأ الملكية الوطنية، لتقديم الدعم الفعال للجهود الجاري بذلها في جميع أنحاء القارة الأفريقية لبناء مجتمعات تنعم بالسلام والازدهار. وستواصل البرازيل القيام بدورها في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن السلام والأمن في أفريقيا. وينضم وفدي إلى الآخرين في الترحيب بحضور سعادة السيد رومانو برودي هذه المناقشة الهامة. ونرحب أيضا بمشاركة وكيلي الأمين العام السيد لوروا والسيدة ملكورا، ونشكرهما على عرضهما لتقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (S/2009/470). ونود أيضا أن نشكر المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي على بيانه. ونود أن نعرب كذلك عن تقديرنا للأمين العام على تقريره وتقييمه للتوصيات الهامة الواردة في تقرير الفريق المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2008/813) برئاسة السيد برودي.

إن ميثاق الأمم المتحدة، وكما تم التأكيد عليه في مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، يقر بأهمية إقامة شراكات وتعاون يمكن التنبؤ بهما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية للسلام والأمن. وصيغ هذا الاعتراف وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

وجهودنا لإقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لصون السلام والأمن في قارتنا تمليها حقيقة أن للمنظمات الإقليمية ميزة نسبية في مواجهة هذه التحديات في مناطقها، على النحو الذي أدركه الأمين العام في تقريره. وهذه الميزة النسبية تتيح للاتحاد الأفريقي بشكل متزايد أن يستجيب للصراعات بصورة استباقية وسريعة، مما يحد من تأجيج الصراع ومن زيادة المعاناة البشرية في الحالات التي يستغرق فيها قرار عمليات الأمم المتحدة ونشرها وقتا طويلا بينما يتدهور الوضع على الأرض. وتبدو الميزات النسبية لهذا النهج واضحة في التدخلات الأخيرة للاتحاد الأفريقي في السودان والصومال، وكذلك من خلال جهوده للوساطة ودعم عمليات السلام، وبذلك يكون قد أبدى بكل وضوح إرادته السياسية والتزامه بالتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن.

ويواصل الاتحاد الأفريقي جهوده لتنفيذ الهيكل الأفريقي للسلام والأمن لمعالجة منع نشوب الصراعات بصورة مستدامة. وإذ نذكر بالقرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، ندرك أنه بالرغم من إظهار الإرادة السياسية لحل الصراعات، ما زال توفر الموارد التي يمكن التنبؤ بها أهم عائق يعترض قدرة أفريقيا على تنفيذ هذه الالتزامات والمساعدة في حل صراعاتها. إن تزايد عمليات حفظ السلام في السنوات القليلة الماضية وتزايد الدور الهام الذي تضطلع به المناطق في منع نشوب الصراعات وحلها وإدارتها يحتمان استمرار الحوار بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمعالجة هذا التحدي.

ونتوقع من مجلس الأمن، تقديرا منه للجهود التي تبذلها أفريقيا، أن يضطلع بدوره بصفته الهيئة الرئيسة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، على النحو الذي ينص عليه الميثاق. ولا يمكن ترشيد هذا الدعم بمواصلة الجدل البيروقراطي لمنعنا من القيام بما هو صحيح أخلاقيا وسياسيا. فمن شأن الالتزام الواضح وإرسال رسالة

لا لبس فيها من هذا المجلس أن يبدأ تصور العديد من الأفارقة، الذين يواجهون الصراعات، أن المجتمع الدولي غير مكترث وغير مبال، وفي أسوأ الحالات، يقدم الاعتبارات المالية على مصالح حياة البشر.

وفي هذا الإطار، فإننا نرحب بالتقرير الحالي للأمين العام. وعملا بولاية مجلس الأمن على النحو الوارد في بيانه الرئاسي الصادر في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/3)، رفع الأمين العام تقريرا عن الطرق العملية لتقديم الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي عندما يضطلع بعمليات لحفظ السلام. ويقدم التقرير اقتراحات مفيدة وتقييما مفصلا للتوصيات الواردة في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ويصف تقرير الأمين العام الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي ومنظماته الإقليمية في دعم مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من الميثاق بأنه تطور مرحب به ويقدم توصيات هامة حول الكيفية التي يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يكفلا المزيد من الاستدامة والقدرة على التنبؤ بالجهود التي تبذلها أفريقيا في عمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. ويوفر التقرير مبادئ توجيهية وتوصيات واضحة لضمان إنشاء علاقة هيكلية واستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تستحق الدراسة الجادة والتنفيذ الفوري.

وكذلك تستحق التوصية المقترحة بإنشاء آلية مالية اهتماما خاصا والمزيد من الدراسة. ومع أن هذه التطورات تلقى ترحيبا ويمكن أن تشكل أساسا لاستمرار الدعم والمشاركة، إلا أنه ينبغي ألاّ تؤدي إلى حالة من الرضا المفرط. بل ينبغي للأمم المتحدة، وهي تعمل مع الاتحاد الأفريقي، أن تواصل استعراض السبل والبحث عنها لضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به والذي يتسم بالمرونة والاستدامة لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي.

ويرى وفدي أنه يمكن للجمعية العامة أيضا أن تبدي رغبتها في تعزيز قدرات وإمكانات أفريقيا في مجال حفظ السلام بالنظر في توصيات الأمين العام بشأن خيارات التمويل، على نحو ما يقوم به المجلس اليوم.

وفي الختام، تؤيد جنوب أفريقيا البيان الرئاسي الذي سيعتمده مجلس الأمن اليوم. وننتظر بفارغ الصبر إنشاء فريق عمل مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتقريره اللاحق عن تنفيذ توصيات الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد جمعة (تونس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى الطريقة الحكيمة التي تديرون بها أعمال المجلس. ونود أن نشكر السيد لوروا على عرضه اليوم ونرحب بوجود السيد برودي معنا.

لقد مرت سبعة شهور منذ أن اعتمد مجلس الأمن بيانه الرئاسي بشأن البند المدرج في جدول أعماله ”السلام والأمن في أفريقيا“ في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/3). وشكل ذلك البيان برهانا إضافيا على اعتراف المجلس وإدراكه للأهمية الحاسمة لإقامة شراكات استراتيجية أكثر فعالية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتستحق عملية المشاورات والتعاون القائمة والمتواصلة بين الهيئات الرئيسية لكلتا المنظمتين الثناء حقا وينبغي زيادة تعزيزها وتحسينها.

ولـذلك، نرحـب باجتمـاع المجلـس اليـوم للنظـر في تقريـر الأمـين العـام المعنـون ”دعـم عمليـات الاتحـاد الأفريقـي لحفـظ الـسلام الـتي تـأذن بهـا الأمـم المتحـدة“ (S/2009/470)، ونأمل في أن تسهم في تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال.

وبينما نقر بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون الـسلم والأمـن الـدوليين، فإننـا نـدرك جميعـا الأهميـة المتزايـدة للترتيبـات الإقليميـة في تعزيـز الـسلام والأمـن والاسـتقرار في مناطقها. وأفريقيا مثال نموذجي لهذه الدينامية الجديدة الناشئة في الترتيبات الإقليمية.

لقد أنشأ الاتحاد الأفريقي هيكلا للسلام والأمن على مـستوى القـارة وأظهـر رغبتـه والتزامـه الثـابتين للتـصدي للتحديات الـتي تواجههـا القـارة فيمـا يتعلـق بالـسلام والأمـن. ويعكـس مجلـس الـسلام والأمـن والمبـادرة الـتي تقـدم بهـا فريـق الحكماء والتدابير التي اتخذت لإنشاء نظام الإنذار المبكـر على مستوى القارة هذه الدينامية الجديدة.

ومـع ذلـك، فـإن الإرادة الـسياسية القويـة لأفريقيـا في التغلـب علـى الـصعوبات المتعلقـة بالـسلام والأمـن في القـارة تحتـاج إلى تعزيزهـا بتقـديم دعـم كـبير للمـوارد والقـدرات الأساسية للاتحاد الأفريقي. وكـان ذلـك في الحقيقـة هـو روح تقريـر الفريـق المـشترك بـين الاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحـدة للنظر في طرائق دعم عمليات الاتحـاد الأفريقـي لحفـظ الـسلام برئاسـة الـسيد بـرودي (S/2008/813) والغـرض الأساسـي مـن تقرير الأمين العـام. وكانـت المـسائل الـتي عالجهـا هـي، أولا، كيفيـة إنـشاء شـراكة اسـتراتيجية وثيقـة بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي ومـا هـي الآليـات والعمليـات الـتي ينبغـي وضـعها لتعزيـز الـشراكة بـين المنظمـتين؛ ثانيـا، مـا هـي أكثـر الآليـات ملائمـة لـضمان التنبـؤ والاسـتدامة والمرونـة لتمويـل عمليــات الاتحــاد الأفريقــي لحفــظ الــسلام الــتي تــأذن بهــا الأمم المتحدة.

وفي هـذا الـسياق، تـود المجموعـة الأفريقيـة أن تـشاطر أعضاء المجلس بعض الملاحظـات حـول هـذه المسائل. ونـشدد علـى أهميـة شـراكة أكثـر تطـورا وفعاليـة بـين الأمـم المتحـدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.

ثانيـا، نؤكـد علـى أهميـة تقريـر الفريـق المـشترك بـين الاتحــاد الأفريقــي والأمــم المتحــدة، المــؤرخ ٣١ كــانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بـشأن أسـاليب دعـم عمليـات حفـظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، باعتباره خطـوة نوعيـة وهامـة باتجاه تحسين هـذه الـشراكة مـن أجـل عمليـات حفـظ الـسلام في أفريقيا.

ثالثا، نحيط علما بالتوصيات الـواردة في تقريـر الأمـين العام المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. إن هـذه التوصـيات، كما ذكر في الجلسة ٢٠٦ لمجلس السلم والأمن التـابع للاتحـاد الأفريقي المعقودة في أديس أبابا في ١٥ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٩، ”تـوفر أساسـا جيـدا مـن أجـل تعزيـز التعـاون بـين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في صون السلام والأمن“.

رابعا، نعرب عـن استعداد الاتحـاد الأفريقـي لمواصـلة مـشاوراته وتعاونـه الوثيـق مـع الأمـم المتحـدة لكفالـة ”تمويـل يمكن التنبؤ بـه ومـستدام ومـرن لعمليـات دعـم الـسلام بقيـادة الاتحاد الأفريقي“ (S/2009/470، الفقرة ٦).

خامسا، نلاحظ مـع التقـدير التوصـيات المتعلقـة ببنـاء القدرة لعمليات حفظ السلام.

سادسـا، نـشدد علـى الأهميـة الحاسمـة لمتابعـة فعالـة ومستمرة لهذه التوصيات ولوسائل تنفيذها.

وتعتـبر المجموعـة الأفريقيـة أن صـون زخـم المناقـشات المثمرة والنظر المستمر في هذه القـضايا وكفالـة متابعـة مناسـبة وفي وقتـها للتوصـيات المتفـق عليهـا والتـدابير الـتي سـتتخذ، ضروري لتحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو صـون الـسلام والأمـن

في جميع أنحاء العالم من خلال جعل حفظ السلام أكثر فعالية وتوافقا مع متطلبات كل منطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذه المناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا من حيث دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. وكون أن هذه المناقشة تجري بعد أشهر قليلة من إجراء مناقشة مماثلة تحت الرئاسة الليبية (انظر S/PV.6092) تشير إلى الأهمية التي يوليها المجلس لهذه المسألة.

وتشيد نيجيريا بالأمين العام على تقريره الثاقب الوارد في الوثيقة S/2009/470، ونشكر السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، والسيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الواضحتين إلى المجلس. وبالمثل ننوه بوجود السيد رومانو برودي بيننا في هذه المناقشة المهمة.

إن تسليم واضعي ميثاق الأمم المتحدة بأن السلام والاستقرار شرطان أساسيان لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يوضح الدور الخاص المناط بالمجلس بشأن مسألة صون السلم والأمن الدوليين. وتدعم نيجيريا تماما مجلس الأمن في مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. غير أن المنظمات الإقليمية تمثل عنصرا مهما وعضويا من استراتيجية عالمية أوسع نطاقا لصون وتعزيز السلام والأمن في إطار أحكام الفصل الثامن من الميثاق.

ويشجع وفدي ذلك التعاون الوثيق المتواصل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مساعيهما لتعزيز شراكة في مجال السلام والأمن، وبالجهود التعاونية للمنظمتين باتجاه تحقيق السلام والأمن في حالات صعبة مثل دارفور والصومال. ولذلك، ينبغي أن يبني المجلس على الدروس المستفادة من هذه المساعي في تعزيز العمل التعاوني في المستقبل.

وإذا كان للاتحاد الأفريقي أن يواصل الاضطلاع بالمسؤوليات بفعالية وكفاءة، فإنه يحتاج لدعم قوي لهيكله القائم للسلام والأمن، الذي يتكون من مجلس السلم والأمن ونظام الإنذار المبكر القاري ومجلس الحكماء وقوة الاتحاد الأفريقي الاحتياطية وصندوق السلام. كما تحتاج أفريقيا إلى تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام ومرن لعمليات حفظ السلام، وإلى دعم تيسير بناء قدرات حفظ السلام للقارة والآليات المؤسسية.

ولهذه الأسباب، ما فتئت نيجيريا ثابتة في التزامها تجاه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ما يتعلق بتعزيز السلام والأمن، ولا سيما على المستويات الإقليمية. وفي هذا الصدد، اضطلعت نيجيريا بدور استباقي في الجهود الإقليمية لاستكمال الواجب الأساسي الذي يضطلع به مجلس الأمن لصون السلم والأمن وبما يتماشى مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق، في ما يتعلق بالترتيبات الإقليمية. وباعتبارها المحفز الأساسي لتشكيل فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٩٠، وفرت نيجريا عصب القوات التي نفذت اتفاق كوتونو للسلام في ليبريا، وأنهت الحرب الأهلية والحكم العسكري، وأعادت الحكومتين المنتخبتين ديمقراطيا في ليبريا وسيراليون.

ونيجيريا، باعتبارها عضوا نشطا ومؤسسا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تود أن تؤكد من جديد دعمها القوي لتوصيات الأمين العام بشأن تقرير الفريق المشترك (S/2008/813)، والتحليل المفصل الوارد في تقريره الأخير. ولا يغيب عن بالنا، مهما كانت صعوبة

المهمة، أنه لا يمكنه مواجهة كل تحديات حفظ السلام التي تراكمت في القارة الأفريقية على مر السنين. لكننا، تشجعنا بأن التوصيات، إذا نفذها كل أصحاب المصلحة بشكل صحيح، سترسي حقا أساسا راسخا لدعم قابل للاستمرار لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة.

إن استخدام التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة لدعم عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتأذن بها الأمم المتحدة وإنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين طوعي التمويل الذي تشاورنا بشأنه لسنوات باعتباره العلاج للمشاكل المزمنة لحفظ السلام في أفريقيا، سيمثل مساعدة أساسية. وبالمثل، هناك حاجة إلى إنشاء صندوق استئماني لبناء القدرة، وتطوير القدرة اللوجستية للاتحاد الأفريقي وإنشاء فريق مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبحث تنفيذ مقترحات الفريق المشترك.

وفي حين نؤكد مجددا قرار زعماء العالم، المعرب عنه في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، بأن تطوير قدرة حفظ سلام أفريقية ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للأمم المتحدة في العقد القادم، تأمل نيجيريا أن تساعد مناقشة اليوم المجلس في إيجاد توافق آراء جديد ودعم المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام. ومرة أخرى، نحث المجلس على اعتماد بيان رئاسي يوافق على آليات التمويل الخمس التي اقترحت لتمويل عمليات حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز قدرته على مواجهة التحديات المتزايدة لحفظ السلام والأمن في منطقتنا. ونتطلع إلى قيام تحالف قوي واستراتيجي بدرجة أكبر بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو لكي يرد على ما أثير من تعليقات وأسئلة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): لحسن الحظ، لم توجه أسئلة إلى الاتحاد الأفريقي، لكن لا يسعني أن أغادر هذه القاعة بدون أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن وكل الوفود التي تكلمت لتظهر مرة أخرى تضامنها مع أفريقيا من خلال دعمها للاتحاد الأفريقي. لقد أحطنا علما بكل المقترحات الملموسة التي طرحت، وأود أن أؤكد من جديد على رغبة الاتحاد الأفريقي في الوفاء بنصيبه من المسؤوليات.

في هذه الساعة المتأخرة من المناقشة، أود أن أشدد، تحديداً، على ما قاله السيد برودي في بداية الاجتماع، وما أشارت إليه أيضاً بعض الوفود، بخصوص أن هذه العمليات لا تعدو أن تكون جزءاً من المشكلة. وهناك أيضاً الحاجة إلى إيجاد نُهج شاملة. وقد قمنا، في العديد من المحافل، بتحليل الأسباب العميقة للصراعات في أفريقيا، وهو ما يجب أن نضعه في الحسبان.

وتحدثنا أيضاً كثيراً عن الحاجة إلى خطة لبناء القدرات في الاتحاد الأفريقي. وأود أن أقول إن بناء القدرات هو جزء من شواغلنا في الاتحاد الأفريقي. وكما يعلم المجلس، تتألف الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي من أربع دعائم رئيسية – هي السلم والأمن، والتنمية، والقيم المشتركة، وبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقية. لذلك فإن بناء القدرات كان ولا يزال أحد شواغلنا. وكل ما يحتاج إليه الاتحاد الأفريقي يمكن أن يدخل ضمن إطار تعاوننا مع الشركاء كافة، وعلى الخصوص مع الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات.

على ضوء ذلك، أود أن أؤكد مجدداً أن الاتحاد الأفريقي يرغب في العمل مع كل الشركاء، لا سيما الأمم المتحدة، في المضي قُدماً بكل الأفكار التي بدأناها

اليوم، وهي أفكار من شأنها أن تعزز الحاجة إلى مقاربة متعددة الأطراف لدى النظر في المسائل التي تهم أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنطونيو على توضيحاته، وأدعو السيد لوروا للرد على هذه التعليقات.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه ببعض كلمات الشكر للوفود على التأييد الذي أظهرته لتقرير الأمين العام (S/2009/470)، الداعم لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تجري بإذن من الأمم المتحدة. ولا أريد تكرار ما قاله، لكن أعتقد أن السياق الذي قدمه سياق جيد جداً.

ونحن، من جانبنا، نظل ملتزمين بقوة بأن نعمل مع الاتحاد الأفريقي ومفوضيته، وأن نُطلع مجلس الأمن على ما يستجد في نيسان/أبريل المقبل، وأن نقوم، آنئذٍ، بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأن نقوم كذلك بإعادة هيكلة وجودنا في أديس أبابا حتى يصبح أكثر ترشيداً، وأكثر فعالية من حيث التكلفة، كما طالب بذلك ممثل اليابان.

وأخيراً، فيما يتعلق بالعنصر الأخير المتعلق بالتزامنا، وُجِّهت إليّ دعوة للمشاركة على مدى ثلاثة أيام في اجتماع قمة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مستوى رؤوساء الدول. وبالطبع، سأكون موجوداً في أبوجا خلال ثلاثة أيام. وأعتقد أننا سوف نناقش مسألة السودان وتقرير أمبيكي. وهذا مثال آخر على التعاون اليومي المعزز بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوروا على توضيحاته.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة ذات الصلة التي تؤكد على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق، ويشير إلى أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين بما يتفق والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يحسّن الأمن الجماعي.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود القيمة المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وبتعزيز الدور الذي يؤديه في مجال حفظ السلام إلى جانب منظماته دون الإقليمية، بما يتفق وقرارات ومقررات مجلس الأمن، من أجل منع النزاعات في القارة الأفريقية والوساطة فيها وتسويتها.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨) الذي يسلّم فيه بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد المالية اللازمة لتمويل المنظمات الإقليمية عندما تتولى حفظ السلام بإذن من الأمم المتحدة وباستدامة هذه الموارد والمرونة في الحصول عليها.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن المنظمات الإقليمية مسؤولة عن توفير الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد لمنظماتها بسبل عديدة منها المساهمات التي يقدمها أعضاؤها والدعم الذي تتلقاه من الجهات المانحة. ويثني مجلس الأمن

على الدعم المكثف الذي تقدمه الجهات المانحة إلى هيكل السلام والأمن للاتحاد الأفريقي من خلال آليات محددة منها مرفق السلام الأفريقي.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه (S/PRST/2009/3) الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن السبل العملية لتقديم دعم فعال للاتحاد الأفريقي عندما يضطلع بعمليات لحفظ السلام تأذن بها الأمم المتحدة، يشتمل على تقييم تفصيلي للتوصيات الواردة في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (A/63/666-S/2008/813)، وبخاصة ما يتعلق منها بالتمويل وبإنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويلاحظ مجلس الأمن أن التقرير المذكور يشكل إسهاما قيّما في الجهود العامة الرامية إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام. ويحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (A/64/359-S/2009/470).

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أهمية قيام علاقة استراتيجية أكثر فعالية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ويشجع مجلس الأمن على المضي في تعزيز التفاعل والتنسيق والتشاور المنتظم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك. ويلاحظ مجلس الأمن الجهود التي تبذلها حاليا الأمانة العامة والمفوضية في هذا الصدد.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية الإسراع، بالتشاور الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين، في تنفيذ برنامج عام ٢٠٠٦ العشري المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي يركز أساسا على السلام والأمن، وبخاصة بدء تشغيل القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأفريقي والنظام القاري للإنذار المبكر. ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للجهود التي تبذل حاليا لتوطيد هيكل السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، ويكرر دعوته المجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة، إلى الوفاء بالتزاماتها كما أقرتها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

”ويسلّم مجلس الأمن بأن الاتحاد الأفريقي، بنشره لعمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، يساهم في صون السلم والأمن الدوليين وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

”ويلاحظ مجلس الأمن تقييم خيارات تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن الوارد في تقرير الأمين العام ويعرب عن نيته إبقاء جميع الخيارات قيد النظر.

”ويلاحظ مجلس الأمن ضرورة أن يعزز الاتحاد الأفريقي قدرته المؤسسية ليتمكن من التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها ونشرها بفعالية. وفي هذا الصدد، يهيب مجلس الأمن بالاتحاد الأفريقي أن يضع خارطة طريق طويلة الأجل وشاملة لبناء القدرات بالتشاور مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، وذلك في سياق وضع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة أن تنظر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الدروس المستفادة من مجموعتي تدابير الدعم الخفيف والقوي المقدمتين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ومجموعة اللوجستيات المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالإضافة إلى التعاون في إطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بالتشاور الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين.

”ويرحب مجلس الأمن باعتزام الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي إنشاء فرقة عمل مشتركة معنية بالسلام والأمن لاستعراض المسائل الاستراتيجية والتنفيذية العاجلة والطويلة الأجل.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه معلومات مستكملة بحلول ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وأن يقدم تقريرا مرحليا في موعد أقصاه ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

”ويرحب مجلس الأمن باعتزام الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي إنشاء فرقة عمل مشتركة معنية بالسلام والأمن لاستعراض المسائل الاستراتيجية والتنفيذية العاجلة والطويلة الأجل.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه معلومات مستكملة بحلول ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وأن يقدم تقريرا مرحليا في موعد أقصاه ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/26.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.
